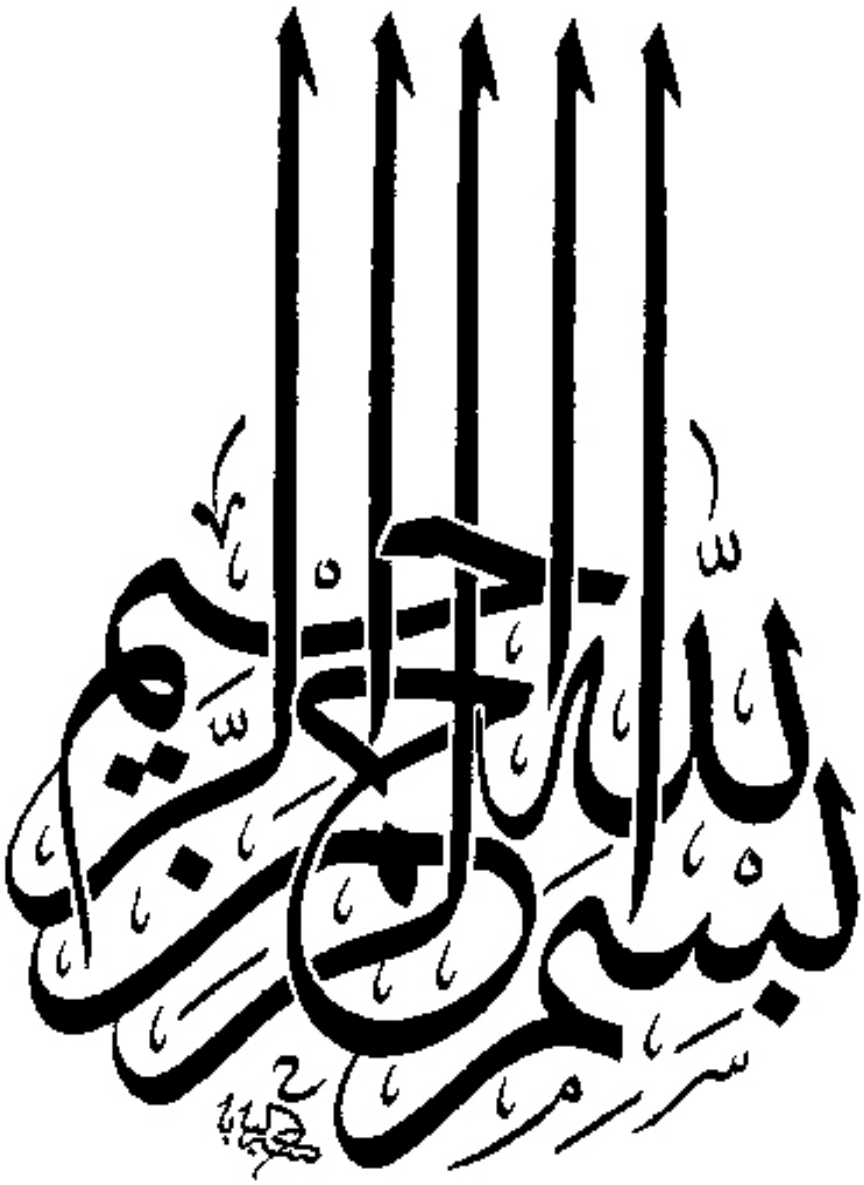
بسم الله الرحمن الرحيم

الإستهلال

قال تعالى:

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَن تَضِلَّ إْحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إْحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْأَمُوا أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِن تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ }

سورة البقرة آيه (281).

الإهداء

إلي من أنارت دربي بنور عينها

إلي من تعجز الكلمات عن شكرها وتقديرها

إلي من أهديها عمري ولا يكفي قدرها

أمي

إلي من علمني ان كل طريق يبدأ بخطوة

إلي القلب الحنون والسند العظيم

إلي من لا أملك إلا أن اعتذبة وأفخر

أبي

أحبكم حبا لو مر على أرض قاحلة

لتفجرت منها ينابيع المحبة

إخواتى

ثم إلى كل من علمني حرفاً أصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامي

إلي كل حامل يراع طالب للعلم تواق للمعرفة

أهدي بحثي أملاً أن يكون نفعاً لي ولهم

الشكر والعرفان

الشكر أولاً وأخيراً لله سبحانه وتعالى . فهو القائل

لَئِن شَكَرتُم لأَزِيدَنَّكُم"

سورة إبراهيم الآية (7)

ثم أسوق الشكر من بعد ذلك إلى جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا أساتذة و عاملين وطلاب وباحثين لما قدموه من دور حتى بلوغ هذه الدراسة إلى منتهاها و أخص بالشكر الدكتور/ إبراهيم فضل المولى بشير لما تفضل به من إشرافه على هذا البحث و لم يبخل بنصح أو توجيه و إرشاد .

و أزف الشكر من بعد هذا للإخوة في بنك الشمال الاسلامي و أخص بالشكر الاخوة في إدراة التخطيط و الادارة المالية و إدارة الاستثمار و التمويل و إدارة المخاطر لما قدموه من دعم للوصل بهذه الدراسه لهذه المرحله.

المستخلص

هدف البحث إلى التعرف على التعثر المصرفي و أثره فى أداء المصارف في اللغة و الاصطلاح و عند فقهاء المسلمين و عند بنك السودان المركزي, كذلك هدف البحث إلى معرفة الاسباب التى تؤدى إلى التعثر المصرفي سواءاً التى تكون بسبب العميل الممول أو التى تحدث بسبب المصرف مانح التمويل أو بسبب البيئة المحيطة , و كذلك هدف البحث إلى التعرف على أثار التعثر المصرفي على القطاع المصرفي خاصة و على الاقتصاد عموماً و من أهداف الدراسة أيضاً التعرف على مظاهر التعثر المصرفي أو مايعرف بالاستشعار المبكر.

وتمثلت مشكلة البحث في أنالتعثرفيسدادالتمويلأكبرعقبةتواجهالمصارفالاسلاميةعموماًوالمصارفالسودانيةعلىوجهالخصوصحيثأنهاتؤثرسلباًعلىأداءالمصارفمنحيثراسالمالوحجمالودائعوحجمالتمويلالممنوحمنقبلالمصرففيالمستقبلكماأنهاتؤدىإلىهروبالمودعينإلىمصارفأخرى.

وقد إفترض البحث أن هناك علاقة عكسية بين حجم التمويل الممنوح و نسبة الديون المتعثرة في البنك و كذلك إفترض البحث أن التعثر المصرفي يؤثر سلباً على أداء البنك ؛ و إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي و منهج دراسة الحالة – بنك الشمال الاسلامي- لإثبات الفرضيات.

و قد توصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها أن التعثر في سداد التمويل قد أضعف حجم إعادة التمويل الممنوح من قبل المصرف حيث أن العلاقة عكسية بين الديون المتعثرة و حجم التمويل من قبل المصرف , و كذلك توصل الباحث إلى أن التعثر في سداد التمويل المصرفي يؤثراً سلباً و بشكل كبير على أداء المصرف سواءاً على كفاءة راس المال أو كفاءة الاصول أو السيولة أو حتى الايرادات ؛ ومن أهم توصيات البحث هيحث المصارف على منح التمويل لجدواه الاقتصادية وليس نظير قوة الضمانات و كفايتها فقط , وكذلك على المصارف متابعة العملاء متابعة لصيقة أثناء فترة التمويل بغرض التاكد من نجاح المشروع و بالتالي القدرة على إسترداد التمويل, وكذلك العمل على تدريب و تأهيل موظفى المكتب التجاري باستمرار لكي يصبحوا مواكبين لكل ماهو جديد في السوق المصرفي, وكذلك على موظفى المكتب التجاري في البنوك الحرص على إستقاء المعلومات و البيانات الصحيحة الخاصة بالعملاء, وكذلك محاولة حث العملاء على تكوين مايشبه مخصص الديون المتعثرة في المصرف لمواجهة الخسائر المحتملة لاي من مشروعات الممولة من قبل المصرف, وكذلك منح التمويل بكل شفافية دون أي محاباة أو محسوبيه لآي جهة أو فرد.

Abstract

The research is aiming to realize the bank insolvency and it's influence on bank carring out in language , convention moslem legist and central Bank of Sudan Beside acquaintance of bank difficulty reason which caused by financed a gent , Financing bank or embracing environment .

As well the study aiming to realize the influence of bank insolvency particularly in bank sector the economy as general .

Also the study is aiming to recognize the bank in solvency aspect which we call early feeling .

Through the research we find out . The problem which faced all Islamic banks and Sudanese banks in particular is difficulties in the Financing pertinence which give a negative affect in the bank performance where from , capital deposits volume which granted from the bank .

Also leading depositor to escape to an other bank . the research assume that there is contrary relation ship between the financing volume and the bad debt ratio in the bank also the research assume that the bank in capacity had a negative affect in the bank performance .

The researcher use the descriptive and analytic method and the studding situation method of al shamal Islamic bank to proof the hypothesis .

Below are the research out come .

1- The financing bad pertinence weaken the returning fiancé from the bank where in the bad dept and financing volume has a negative contrary relation ship.
2- Bad pertinence affect in bank performance , capital , assets liquidity and revenues .
3- The research recommend to urge banks granting finance for economic benefit not in consideration of grantee .
4- Bank must follow – up client during financing period.
5- Training and rehabilitating the commercial office staff .
6- Make granting with out nepotism to any person .

قائمة الموضوعات

العدد	الموضوع	رقم الصفحة
1	الآية	ب
2	الإهداء	ج
3	الشكر والعرفان	د
4	المستخلص	هـ
5	Abstract	ز
6	قائمة الموضوعات	ط
7	قائمة الجداول	ك
8	المقدمة	1
9	الاطار المنهجي	2
10	الدراسات السابقة	8
11	الفصل الاول : التعثر المصرفي	20
12	المبحث الاول :مفهوم و أنواع التعثر المصرفي	21

13	المبحث الثاني: أسباب التعثر في سداد المصرفي	25
14	المبحث الثالث : الاثار المترتبة على التعثر في سداد التمويل	31
15	المبحث الرابع : مظاهر التعرف على التعثر المصرفي	37
16	الفصل الثاني: أداء و تقيم المصارف و المعاير المتبعة في ذلك	44
17	المبحث الاول : مفهوم السيولة المصرفية و أهميتها و مكوناتها	45
18	المبحث الثاني: أهمية تقيم الاداء و أهم المؤشرات المستخدمة	56
19	المبحث الثالث :نشاة و تطور معيار CAEL	67
20	الفصل الثالث : التعثر المصرفي في بنك الشمال	73
21	المبحث الاول : نبذه تعريفيه عن بنك الشمال	74
22	المبحث الثاني: مناقشة الفرضيات	88
23	الخاتمة	99
24	النتائج	100
25	التوصيات	101
26	المراجع و المصادر	103

قائمة الجداول

العدد	الموضوع	رقم الصفحة
1	جدول رقم (1/2) كيفية إستخدام مقياس CEAL	71
2	جدولرقم (1/2) التقيم الشامل للمصارف	72
3	جدول رقم (1/3) مساهمة بنك الشمال الاسلامي في الشركات	79
4	جدول رقم (2/3) التمويل ونمو التمويل و التعثر و نمو التعثر خلال فترة الدراسة في بنك الشمال الاسلامي.	88
5	جدول رقم (3/3) أداء بنك الشمال الاسلامي باستخدام نظام الانزار المبكر خلال فترة الدراسة	89
6	جدول رقم (4/3) العلاقه بين الديون المتعثره و موقف البنك خلال فترة الدراسة.	93
7	جدول رقم (5/3) العلاقه بين الديون المتعثره و معدل كفاءة راس المال خلال فترة الدراسة.	94
8	جدول رقم (6/3) العلاقه بين الديون المتعثره و معدل كفاءة الاصول خلال فترة الدراسة.	95
9	جدول رقم (7/3) العلاقه بين الديون المتعثره و الايرادات خلال فترة الدراسة.	96
10	جدول رقم (8/3) العلاقه بين الديون المتعثره و السيوله خلال فترة الدراسة.	97

الفصل التمهيدي

- ❖ الاطار العام للدراسة
- ❖ الدراسات السابقة

أولاً :الاطار العام للدراسة.

المقدمة:

يعتبر التعثر المصرفي من المشاكل الاقتصادية ذات الاثار المتعددةوالممتدة و ذلك لان آثاره لاتقف عندصاحب التعثر فقط وإنما تؤثر سلباً في أداء الجهاز المصرفي ، وإذا ماأصيب أوإنهارتحدث الآثار لكل القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وذلك لأن الخلل سينتقل بدوره الى السياسة المالية و النقدية للدولة ، وتكمن المشكلة الرئيسية في التعثر المصرفي في تجميد موارد و راس مال المصارف و هذا بدوره يؤثر على سرعة دوران المصارف وبالتالي إنخفاض أرباح المصارف العاملة ومن ناحية أخرى يؤثر بصورة سلبية في السياسات التمويلية للمصرف مما يجعله عاجزاً عن القيام بدوره في الاقتصاد.

ولتفادي كل ذلك فان على إدارة أي مصرف أن يكون لديها مايكفي من النظم و اللوائح و الإجارات الاحترازية التى تحمى المصرف من الوقوع في التعثر المصرفي ولابدأن يكون لديها موظفين لهم القدرة على دراسة مخاطرالتمويل بصورة كافية, كذلك يجب أن يلم المصرف بمعلومات كافية عن قدرات العميل المالية وخبراته ومشروعاته السابقة و قدراتها الإنتاجية والمالية والترويجية والبشرية لان أي خلل في هذه القدرات سيؤدي إلى التعثر و ضياع أموال البنك أوتأخير سدادها ممايعني تخفيض ربحية

البنك وبالتالي تخفيض قدراتها التنافسية وهروب العملاء ورجال الأعمال منه إلى بنوك أكثر إستقراراً .

لاشك أن المصارف الاسلامية كأحد أنواع المصارف تتعرض لمخاطر التعثر المصرفي وذلك من خلال الاعمال التي تقوم بها عن طرق أحد الصيغ الاسلامية سواءاً على الصيغ التى تعتمد على العائد الثابت مثل المرابحة و المقاولة و الاستصناع و البيع الإيجاري أو الصيغ التى تعتمد على تقاسم الارباح مثل المشاركة و المشاركة المتناقصة و المضاربه و غيرها من الصيغ الاسلامية الاخرى ولعل تجربة المصارف الاسلامية التي تمتد في السودان لاكثرمن عقدين من الزمان قد تعرضت خلال هذه المسيرة لكثيرمن مشاكل التعثر المصرفي منها ما تم التغلب عليها و منها ماينتظر الحلول.

أهداف الدراسة :-

هدفت الدراسة إلى معرفة التعثر في سداد التمويل و أثره في أداء المصارف كهدف رئيسي للدراسة و من أهداف الدراسة الفرعية :-

1 - معرفةالعلاقة بين التعثر في سداد التمويل وحجم التمويل الممنوح من قبل البنك.

2 –معرفةالعلاقةبين التعثر في سداد التمويل و أداء البنك .

أهمية الدراسة :-

1 - معظم البحوث ركزت على أثر التعثر المصرفي عموماً و لم تهتم بمعرفة الاثار على أداء المصارف بشكل خاص.

2 - البيانات المتحصل عليها تفيد الدارسين و الباحثين في مجالات المصارف.

3 - المصارف و الجهات ذات الصلة تستفيد من الدراسة خاصة إذا تبنت التوصيات التى تعمل على تقليل التعثر و تحسين أداء البنك.

مشكلة البحث :-

يعتبر التعثر في سداد التمويل أكبر عقبة تواجه المصارف الاسلامية عموماً و المصارف السودانية على وجه الخصوص حيث أنها تؤثر سلباً على أداء المصارف من حيث راس المال و حجم الودائع و حجم التمويل الممنوح من قبل المصرف في المستقبل كما أنها تؤدى إلى هروب المودعين إلى مصارف أخرى.

أسئلة البحث :-

و يسعى البحث للاجابة عن الاسئلة الاتية:-

1 – هل هناك علاقة بين التعثر في سداد التمويل وحجم التمويل الممنوح من قبل البنك و ماشكلها.

2 - هل هناك علاقة بين التعثر في سداد التمويل و كفاءة راس مال المصرف وماهو شكلها.

3 - هل هناك علاقة بين التعثر في سداد التمويل و كفاءة أصول المصرف و ماشكل العلاقة إن وجد.

4 - هل هناك علاقة بين التعثر في سداد التمويل و السيوله في المصرف ماشكل العلاقة إن وجد.

5 - هل هناك علاقة بين التعثر في سداد التمويل و الايرادات المصرفة ماشكل العلاقة إن وجد.

فرضيات البحث :-

1 - توجد علاقة عكسية بين التعثر في سداد التمويل وحجم التمويل الممنوح من قبل البنك.

2 – توجد علاقة عكسية بين التعثر في سداد التمويل و أداء البنك من حيث التاثير السلبي على:-

أ – كفاءة راس المال.

ب – كفاءة الاصول.

ج – الايرادات.

د – السيولة.

منهج البحث:-

يستخدم هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي و منهج دراسة الحالة (**بنك الشمال الاسلامي**).

مصادر و أدوات جمع البيانات :-

- مصادر أولية وتشمل تقارير بنك السودان المركزي وتقارير الاداء و الميزانيات السنوية لبنك الشمال الاسلامي.
- مصادر ثانوية و تشمل المراجع و رسائل الماجستير و الدكتوراة و أوراق عمل المؤتمرات و توصيات الورش و الانترنت.

حدود البحث :-

- الحدود الزمانية للبحث : (2005 -2013 م)
- الحدود المكانية للبحث : بنك الشمال الاسلامي.

الاطار النظري :-

معنى و مفهوم التعثر المصرفي و ماهو التعريف الذي سوف أتبعه في البحث , و النظريات أو البحوث السابقة في التعثر المصرفي وهل نتائج البحث سوف تثبت صحة هذه النظريات أم لا.

هيكل البحث :-

يحتوى هذا البحث على فصل تمهيدي و ثلاثة فصول حيث يناقش الفصل الاول الاطار النظري للتعثر المصرف و أسباب التعثر في سداد التمويل المصرفي و الاثار المترتبة على التعثر المصرفي و مظاهر التعرف على التعثر المصرف ؛ و يناقش الفصل الثاني مفهوم السيولة المصرفية و أهميتها و مكوناتها وكذلك أهمية تقيم الاداء و أهم المؤشرات المستخدمة في ذلك بالاضافة لمناقشة معيار (CAEL) ؛ و يستعرض الفصل الثالث نبذه تعريفيه عن نشاة بنك الشمال الاسلامي و هيكله التنظيمي و كذلك يناقش فرضيات الدراسة و من ثم خاتمه و عدد من نتائج البحث و إستعراض للمراجع التى أُستعين بها في البحث.

ثانياً الدراسات السابقة:-

هناك عدد من الدراسات السابقة أهمها:-

1- دراسة فاطمة عليش عبدالماجد:([1])

هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب عدم سداد المديونية و كذلك هدفت إلى التعرف على أثار التعثر في سداد المديونية على القطاع المصرفي بشكل خاص و على الوضع الاقتصاجي بشكل عام.

و قد إعتمدت الدارس على المنهج الوصفي التاريخى أولاً وعلى المنهج الوصفي التحليلي ثانياً وقد إفترضت الفرضيات التالية:-

عدم جدوى الضمانات الشخصية من الناحية المادية و الاخلاقية أدى لإحداث تعثر في سداد المديونية في الجهاز المصرفي بنسبة كبيرة والقصور في عملية التحليل المالي و عدم كفاءة دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية في المصارف ساهم في تعثر سداد المديونية وضعف المعلومات الائتمانية و قصور الرقابة و المتابعة المصرفية عمل على تفاقم أزمة الديون.

و قد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن هناك خسائر فادحة و كبيرة جداً ناشئة من التعثر المصرفي وتكاليف ناتجة عن التعثر مثل تكاليف الملاحقات

[1] فاطمة عليش عبدالماجد دراسة بعنوان تعثر سداد التميل وأثره على الجهاز المصرفي السوداني بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية جامعة السودان عام2002م

القضائية للعملاء وعدم كفاءة الضمانات الشخصية حيث ساهمة بنسبة كبيرة في التعثر في سداد المديونية.

من أسباب التعثر المباشرة هي الضعف في الرقابة و المتابعة المصرفية و كذلك القصور الواضح في تحليل القوائم المالية و النسب الاخرى.

و قد أوصى الدارس بالاتي الاهتمام بمسالة تتبع التعثر المبكر عند العميل المقترض وايضاً الاهتمام بالعميل من حيث معالجة المشاكل التى تواجه نشاط العميلوعدم قبول الضمانات الشخصية إلا في حالات نادرة وقليلة وإدخال ضمانات جديدة مثل الاسهم و السندات مع الوضع في الاعتبار تقلبات الاسعاروعدم السماح لشخص واحد بضمان أكثر من شخصوالاهتمام بدراسات الجدوى و تحليل النسب الماليةوالتركيز الضمان العقاري في عملية التمويل و بالزيارات الميدانية للعملاء و المشاريع الممولة و بخبرة العميل بشكل كبير.

دراسة أيمن الرشيد المبارك:([1])

تناولت الدراسة مشكلة التمويل المتعثر حيث أن الدراسة هدفت إلى التعرف على ظاهرة التعثر ومعرفة الاسباب الحقيقية التى تؤدي أو تساعد على على الوصول لمرحلة العثر المالي.

و نجد أن الدراسة قد إتبعت منهجاً تاريخباً حيث إعتمدت على البيانات التاريخية أولاً و كذلك على المنهج الاحصائي الوصفي التحليلي في إستنباط النتائج و ذلك من خلال الفرضيات الاتية :-

إعتماد المصارف على الموارد غير الذاتيه في التمويل أكبر من الاعتماد على الموارد الذاتية وإرتفاع صيغ المرابحات في التمويل يؤدي إلى إرتفاع معدلات التعثر كما يؤثر التعثر سلباً على الموارد غير الذاتيه أكبر من تاثيره على الموارد الذاتية وتكون نسبة التعثر في المصارف السودانية بالعملة الاجنبية أكبر من التعثر بالعملة المحلية.

و قد توصلت الدراسة لعدد من النتائج و أهمها وجود علاقة طردية بين التغير في التمويل و التعثر وتجميد جانب هام و كبير من موارد البنك و تعطيل رأس المالنتيجة للتعثر وتعرض البنوك إلى خسائر معنويه من خلال فقدان الثقة وعدم

[1]أيمن الرشيد المبارك دراسة بعنوان أثر الديون المتعثرة في موارد الجهاز المصرفي بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية جامعة السودان عام2005م.

توفر الخبرة الكافية للعملاء وإستغلال التمويل في غير الاغراض التى منح من أجلها.

ومن أهم التوصيات التى أوصى بها الباحث هي العمل على تخفيض نسبة التمويل بصيغة المرابحة ومطالبة البنوك بتدعيم مخصص الديون المشكوك فيها وتفعيل الضبط المؤسسي خاصة فيما يتعلق بمسؤلية مجلس الادارة والادارة التنفيذية وتطوير نظام تبادل المعلومات الائتمانية والتاكد من إنشاء إدارة المخاطر في كل المصارف وضرورة تامين العمليات الائتمانية من خلال تامين المشاريع و البضائع الممؤلة من قبل البنك.

2- دراسة الخير علي الشيخ محمد :([1])

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة السياسات التمويلة المتبعة بالمصارف وكذلك عمدت إلى معرفة أسباب ظاهرة التعثر المصرفي و معرفة مدى تاثيرها على موارد المصارف و على قدرتها في منح التمويل المصرفي و ذلك من خلال أخذ بنك أمدرمان الوطني كحالة في الفترة 2002- 2007م.

و قد إتبع الباحث المنهج التاريخي في جمع البيانات و كذلك المنهج الإحصائي الوصفي التحليلي في إستنباط النتائج من الفرضيات الاتيه الديون المتعثرة توثر على موارد البنك غير الذاتيه ممايضعف من قدرة البنك على منح التمويل مجدداً وضعف

[1]- الخير عليالشيخمحمددراسةبعنوانالديونالمتعثرةوأثرهاعلىمنحالتمويلالمصرفيتكميليلنيلدرجةالماجستيرفيالدراساتالمصرفيةجامعةالسودانعام2002م.

الضمانات أدى إلى الفشل في إسترداد التمويل الممنوح وايضا ضعف أقسام المتابعات و التحصيل بالبنك

و توصلت إلى عدد من النتائج أهمها العمليات المصرفية الاكثر تعثراً هي التى بها ضعف في الضمانات والصيغ المصرفية التى لا توجد بها متابعات و تقارير دورية عن تنفيذها توجد بها نسب تعثر أكبر من غيرها من الصيغوتتسبب الادارة العليا في بعض الاحيان في زيادة حجم التعثر في المصارف و ذلك بتاثيرها في تصديق بعض العمليات على الرغم من وجود مخالفات واضحةوعدم تبادل المعلومات بكل شفافية بين البنوك يؤدى إلى إزدواجية التمويل كما عدم كفائة العميل من الناحية الادارية و الفنيه يؤدي إلى التعثر.

و قد أوصى الباحث بعدد من التوصيات منهاتفعيل الضبط المؤسسي خاصة فيما يتعلق بمسئولية مجلس الادارة ودور الادارة التنفيذية للمصارف وحث المصارف على منح التمويل لجدواه الاقتصادية و ليس نظير الضمانات و كفاءتها فقط كما يجب على المصارف الاهتمام بالكوادر العامله و تدريبها و تأهيلها على كافة الانشطة الاستثمارية و القانونية حتى تسهم في الحد من ظاهرة التعثر وتطوير نظام لتبادل المعلومات بين المصارف حتى تتجنب المصارف إزدواجية التمويل.

3- دراسة عبدالله أحمد سليمان عجلون:[1]

تناولت هذه الدراسة أثار الديون المتعثرة على منح التمويل المصرفي في السودان و أخذت الدراسة مصرف الادخار و التنمية الاجتماعية في الفترة من 2001-2007م كحالة و قد حاولت الدراسةالتعرف على ماهي أسباب التعثر المصرفي و أثار ه على التمويل الممنوح.

و قد إتبع الباحث المنهج الوصفي من خلال الرجوع إلى المصادر الثانوية المتمثلة في المراجع و البحوث السابقة و قد إفترض الباحث أن حجم التمويل المتعثر لايؤثر على حجم التمويل الممنوح وأن متوسط حجم التمويل الممنوح عن متوسط حجم الديون المتعثرة في البنوك السودانية ونسبة الديون المتعثرة إلى حجم التمويل الممنوح من قبل مصرف الادخار يقل عن نسبة حجم الديون المتعثرة إلى التمويل الممنوح في البنوك السودانية في نفس الفترة .

أهم النتائج و التوصيات التى توصل لها الباحث الالتزام بسياسات بنك السودان و مايصدر عن البنك من منشورات ورفع راس مال المصرف لمجابهة التعثر الذي يؤدي إلى زعزعت الودائع وتفعيل إدارات الاستثمار بالكوادر المصرفيه المدربة ومنح التمويل بالشفافية التامة دون محاباة والاستعلام الجيد عن العاملين في أقسام التمويل

[1]-عبدالله أحمد سليمان عجلون دراسة بعنوان أثر الديون المتعثرة في منح التمويل من قبل البنوك السودانية بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية جامعة السودان عام2010م.

وتحفيز المصارف التى تستطيع تحصيل مديونيتها والقيام ببيع الديون المتعثرة لجهات تستطيع تحصيلها في أقرب وقت ممكن مقابل نسبة معينة من جملة الديون.

4- دراسة معاوية مصطفى محمد هادى : ([1])

حاولت الدراسة التعرف على مفهوم التعثر المالي و معرفة سياسة فشل العملاء في سداد المديونية و المساهمة في وضع الحلول و ذلك عن طريق أخذ بنك التضامن الاسلامي كانموذج للبنوك السودانية.

و قد إتبع الباحث المنهج الاستنباطي بالرجوع إلى المصادر الثانوية و المنهج الاستقرائي بالرجوع للمصادر الاولية عبر المقابلات الميدانية و الاستبياناتو قد إفترض الباحث أن هناك علاقة قوية بين قلة خبرة العميل و ضعف كفائته في إدارة التمويل كما هناك علاقة إيجابية بين ضعف كفاءة إدارة التمويل و الديون المتعثرة.

و قد توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها إن أهم أسباب التعثر هي عدم مصداقية العملاء في تقديم المعلومات المطلوبة منهم في منح التمويل واستخدام العملاء للتمويل في غير الاغراض الممنوحة لها وتبين إهمال المصارف لعملية التحليل المالي للعميلوعدم أخذ المصارف للضمانات الكافية للعميل مع عدم إلتزام المصارف بتوجيهات بنك السودان المركزي.

[1] معاوية مصطفى محمد هادى دراسة بعنوان مشكلة الديون المتعثرة بالمصارف السودانية بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية جامعة السودان عام2006م.

و قد أوصى الباحث بان ينبقي على كل المصارف قبل منح التمويل أن تتاكد من دراسة الجدوى للمشاريعوعلى المصارف قبل منح التمويل جمع بيانات ومعلومات وافيه عن الزبون وايضاً عليها الاهتمام بعملية التحليل المالي لموقف العملاء لمعرفة مدى إمكانية الوفاء بالسداد مستقبلاً كما يجب عليها أخذ الضمانات الجيدة و الكافية و التاكد من إمكانية التسيل في حالة عدم السداد وايضا على المصارف متابعة العملاء متابعة لصيغة و المساعد في حين حوجة العميل وعليها التقيد التام بتوجيهات و سياسات بنك السودان المركزي.

5- دراسة كرستينا مكرم عيدو جورج : ([1])

حاولت الدراسة إيجاد مفهوم للتعثر المالي للعملاء كما إهتمت الدراسة بمعرفة أسباب التعثر و فشل العملاء في السداد و حاولت أيضاً و ضع حلول لمعالجة الديون المتعثرة.

نجد أن الدارس قد إستخدم المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث و المنهج الاستقرائي و التاريخي لتتبع الدراسات السابقة و كذلك المنهج الوصفي باستخدام دراسة حالة البنك السوداني المصري.وقد إفترضت الدراسة عدد من الفرضيات منها أن هناك علاقة بين الازمة العالمية و التعثر المالي كما أنا هنالك علاقة بين

[1] كرستينا مكرم عيدو جورج بعنوان أثر سداد الديون المتعثرة على القدرة الائتمانية للبنوك بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية جامعة السودان عام2010م.

القرارات السياسية و التعثر المالي وكذلك إفترض أن الاجراءات البنكية الغير مكتملة لها دور في التعثر.

و قد توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها هناك قصور في دراسات الجدوى التى يجب أن يعتمد عليها المصرف في منح التمويلوتوجد أخطاء واضحة في تقدير الضماناتوعدم متابعة العميل المتابعة الفعاعلة بعد منح التمويلواستخدام التمويل في غير الغرض الممنوح لهكماعدم التقيد بمنشورات بنك السودان المركزيوالقصور الكبير في جمع البيانات و المعلومات الائتمانية.

و أهم التوصيات التى يوصى بها الباحث هي على كل مصرف رسم سياسة إئتمانية واضحة ولابد من أن تحتوى دراسات الجدوى على كل البيانات و المعلومات الفنية و الاقتصادية وتأيد إنشاء صندوق ضمان الودائع المصرفية ودعم أجهزة الرقابة و التدقيق المالي ووضع برامج فعاله لمتابعة الديون المتعثرة لإسترداد أكبر جزاء منها وضرورة أخذ الضمانات الكافيةواعداد الدراسات الكاملة و السليمة لاي عملية تمويلية.

6- دراسة نور الهدى محمدين عبدالرحمن : ([1])

حاولة الدراسة الوصول إلى تعريف مشكلة المصرفي في البنوك التجارية في السودان وذلك من خلال أخذ بنك النيلين للتنمية الصناعية في الفترة من 2005- 2010 م كدراسة حالة.

وقد إفترض الباحث أنه لايوجد تأثير معنوي للضمانات المقدمة بالمصارف لمنح التمويل على تعثر سداد القروض بالمصارف التجارية في السودان وكذلك إفترض عدم وجود علاقة بين الرقابة المالية و المتابعة للتمويل الممنوح على تعثر سداد القروض , و قد إتبع الباحث في دراسته المنهج الوصفي لوصف بيانات الحالة و المنهج الاستقرائي لإختيار الفرضيات و المنهج الاستنباطي لتحديد المحاور.

و قد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها التقدير غير العادل للضمانات أدى لإنتشار ظاهرة التعثر في المصارف التجارية السودانيةوضعف الرقابة الادارية و المتابعة يؤدي إلى إنتشار ظاهرة التعثر والإختيار غير المدروس لإختيار الموظفين في أقسام الاستثمار يؤدي إلى إنتشار ظاهرة التعثروقصور دراسات الجدوى التى تعتمدها البنوك.

و قد أوصى الباحث بعدد من التوصيات أهمها أن يعمل البنك المركزي على إيجاد بيوت خبرة لتقييم الضمانات كما أن تعتمد البنوك على نظام دقيق لتوفير المعلومات

[1] نور الهدى محمدين عبدالرحمن دراسة بعنوان التعثر في سداد القروض وأثره في الاداء المالي للمصارف التجارية بالسودان بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية جامعة السودان عام2010م

الائتمانية و التأكد من صحة دراسات الجدوى وعلى المصارف رسم سياساتها الائتمانية وعليها ايضا وضع برنامج فعل لمتابعة التعثر.

7- **دراسة حسب الرسول يوسف التوم شهاب[1]:**

حاول الباحث تعريف التعثر المصرفي بشئ من الاستفاضة و معرفة أسبابه في البنوك السودانية و تقيم أثر الإدارة القبلية للتعثر و إنعكاساتها على الاداء المصرفي في السودان و محاولة وضع مقترحات و حلول لهذه المشكلة .

وقد إتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي التاريخي الذي يتناول من خلاله مشكلة التعثر ومحدداتها و تطوراتها بالاضافة للمنهج الاستقرائي و ذلك من خلال أخذ البنك الزراعي السوداني و مصرف المزارع التجاري في الفترة مابين (2000 – 2010م).

حيث أن قد إفترض الاتي أن هناك علاقة بين إدارة التعثر بالمصارف وكفاءة الاداء المصرفي كما ان هنالك علاقة بين إدارة التعثر و العوامل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و التكنولوجية وأن إدارة التعثر و المخاطر تساعد على الاستقرار المصرفي و السلامة المصرفية.

وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج منها ضرورة المراجعة القبلية لملف العميل قبل منح التمويل وايضاً ضرورة المنافسة السليمة بين البنوك وعدم التهافت على العملاء

[1]حسب الرسول يوسف التوم شهاب دراسة بعنوان أثر أساليب سياسة التعثر على كفاءة أداء الجهاز المصرفي السوداني بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية جامعة السودان عام2011م.

و التأكد من دراية العميل بالتعامل المصرفي وعدم التراخي من الادارة في إتخاذ القرار السليم والقروض الممنوحة بتعليمات الادارة العليا هي أكثر القروض تعثراً وضرورة الدورات التدريبية و المؤهل العلمي و الخبرة للموظفين بإدارة التعثر بالمصرف.

و قد أوصى الباحث بإعتماد المعايير المصرفية و فقاً للتطورات العالمية وتوفير وتسهيل الخدمات المصرفية والاستمرارية في سياسة إصلاح البيئة المصرفية و ضرورة صياغة تعريف للتعثر و العسر من قبل بنك السودان ووجوب إحتواء دراسات الجدوى على كل البيانات و المعلومات المطلوبة كما ضرورة المتابعة الميدانية للعميل من قبل المصرف .

الفصل الاول

التعثر المصرفي (تعريفه و أسبابه وأثاره و مظاهر التعرف عليه)

- **المبحث الاول**:الإطار النظري للتعثر المصرفي.
- **المبحث الثاني**:أسباب التعثر في سداد التمويل المصرفي.
- **المبحث الثالث**:الاثار المترتبة على التعثر في سداد التمويل المصرفي.
- **المبحث الرابع**:مظاهرالتعرفعلىالتعثرالمصرفي.

المبحث الأول

الإطارالنظريللتعثرالمصرفي

أولاً : معنى التعثر لغة و إصطلاحاً: -[1]

التعثر فى اللغة يعنى السقوط وكذلك يعنى الازاله وكذلك يعنى التوقف .اما كلمة السداد فى اللغة فتعنى الوفاء بالالتزام .اما اصطلاحاً فان التعثر فى سداد التمويل يعنى عدم الالتزام او التوفيق عن ارجاع اموال المصارف.

ثانياً : التعثرفى الفقه الاسلامى:-

لم يظهر مصطلح التعثر فى السداد عند فقهاء المسلمين وانما عبروا عنها بالتعثر فى حصول الدين؛ وقد عبر عنها شيخ الاسلام ابن تيمية (بالعيب فى الدين)[1] حيث قال "فمتى كان المدين عاجزاً وكان هذا عيباً فى الدين وهو عجز المشترى عند الاداء بالافلاس "[2] .

[1]إبن تيميه – نظرية العقد , دار المعرفة للطباعة و النشر , بيروت لبنان – ص 153 بدون تاريخ.

[2]محمد الخطيب الشربيني , المكتبة التجارية الكبرى 1375ه/1995 م مصر ص158.

ثالثاً :تعريف بنك السودان للتمويل المتعثر:-[1]

(أ) يعتبر التمويل متعثراً فى الصيغ التى تعتمد على البيع الاجل كالمرابحة والاستصناع والمقاولة اذا مضى على إستحقاق أى قسط من أقساط شهراً واحدًا وتعتبر بقية الاقساط كانها استحقت السداد .

(ب)يعتبرالتمويل متعثراً فى بقية الصيغ الآخرى (مضاربة + مشاركة) اذا مضى على تاريخ الاستحقاق أى التصفية ثلاث أشهر .

(ج)يعتبر التمويل الذى دخل البنك فى تسويه فيه مع العميل ضمن التمويل المتعثر.

(د) تعتبر الالتزامات العرضية (خطابات الضمان وخطابات الاعتمادات ومافى حكمها) متعثره اذا مضت ثلاث أشهر على تاريخ خصم قيمتها من حساب المصرف بواسطة المراسل هذا فى حالة خطابات الاعتمادات أما فى حالة خطابات الضمان فتعتبر متعثرهإذا تمت مصادرتها من قبل المستفيد .

(هـ) يعتبر التمويل بصيغتى المضاربة والمشاركة متعثراً فى حالة بيع المصرف نصيبه للعميل آجلا بعد حلول تاريخ التصفية ، يعتبر التمويل بصيغتى المضاربة والمشاركة متعثراً فى حالة التصيفهالعينيه سواء ان تم البيع العين او لم يتم بيعه.

رابعاً : تصنيف التمويل المتعثر :[1]

[1]منشور بنك السودان رقم 2001/4م الاداراة العامة لتمية الجهاز المصرفي و المؤسسات المالية ، بتاريخ 20/محرم 1422هـ الموافق 15/أبريل 2001 م بعنوان التمويل المتعثر..

يصنفالقرض المتعثر على مدى قوة أو ضعف إحتماليته الائتمانية حيث يتم تصنيف التمويل الى خمس مجموعات حسب المخاطر وامكانية السداد كالاتى :-

1-قروض ممتازه :-

تتمتع هذه القروض بالصفات التالية :-

- لاصحاب هذه القروض مراكز مالية قوية وان هنالك انتظام فى السداد .- يتمتع اصحاب هذه القروض بكفاءة ادارية مالية عالية وسمعة جيدة .

- مصادر السداد جيدة والضمانات المقدمة مقبولة ويمكن تسيلها فى فترة قصيرة جداً

2- قروض عادية :-

وهذه تتمتعبالصفات التالية :-

- مستوى المراكز المالية اقل من المجموعة الاولى كما ان حركة الحساب اقل نشاطاً .

- تتوافر مصادر السداد والضمانات المقدمة مقبولة .

3- قروض دون المستوى :-

وهذه تتمتعبالصفات التالية :-

- لا يتمتع اصحاب هذه القروض بمراكز مالية قوية .

- الضمانات المقدمة اقل من كمية التمويل الممنوح .

---

[1] منشوراتالادارةالعامةلتنميةالجهازالمصرفى , والمؤسساتالمالية (بنكالسودانالمركزى) التمويلالمتعثرمنشور 4\2001مبتاريخ 15\4\2001م .

4- قروض مشكوك فى تحصيلها :-

وهذه تتمتعبالصفات التالية :-

- تخلف العميل عن السداد بعض الاقساط لاكثر من ستة اشهر من تاريخ استحقاقه.

- عدم معرفة مصادر السداد.

- الضمانات لاتغطى الجزء الاكبر من التمويل .

-تدهور الوضع المالى للعميل مع عدم انتظام حركة حسابه .

- تخلف الزبون عن السداد ثلاثة اشهر من تاريخ استحقاق اول قسط .

- ضعف مصادر السداد .

5- قروض رديئة :-

وهذه تتمتعبالصفات التالية :-

-عدم توفر مصادر السداد مع عدم وجود مؤشرات للسداد ايضا .

– ديون تمت جدولتها مع عدم وجود تسديدات لها .

– تخلف العميل عن تسديد الاقساط لمدة سنة واحدة من تاريخ استحقاق اول قسط.

المبحث الثاني

أسباب التعثر فى سداد التمويل المصرفى

إن الاسباب التى تؤدى الى التعثر فى سداد التمويل المصرفى كثيرة وتختلف من عميل لأخرومن قطاع عن قطاع آخر وتختلف هذه الاسباب عن بعضها وفقاً للمسبب حيث يمكن أن ينقسم الى ثلاث مجموعات وهى :-

أ- مجموعة الاسباب التى تحدث بسبب العميل الممول .

ب- مجموعةالاسباب التى تحدث بسبب البنك مانح التمويل .

ج- مجموعة الاسباب التى ترجع الى الظروف المحيطة بالعميل والبنك مانح التمويل (البيئة الاقتصادية) .

أ- مجموعة الأسباب التى تحدث بسبب العميل الممول:-[1]

1- عدم تمتع العميل بالخبرة الفنية والمهارات الادارية الكافية .

2 -عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة للبنك عند طلب التمويل مما تظهر وجه غير حقيقى للمشروع .

3- عدم تنفيذ توجيهات وإرشادات البنك المتعلقة بسير التمويل .

4 - التوسع فى التمويل خلاف ماتنص عليه دراسة الجدوى .

5 - عدم فصل العميل بين أمواله الخاص وأموال التمويل الممنوح .

[1] د.فريد راغب النجار : إدارة المخاطر الائتمانية و القروض المصرفية المتعثرة مخاطر البنوك في القرن الواحد وعشرين مؤسسة شباب الجامعة- الاسكندرية 2000م

6 - استخدام التمويل الممنوح فى غير الاغراض التى منح من أجلها التمويل .

7- حصول العميل على مبلغ من التمويل اكبر من حجم حقوق الملكية الخاص به.

8- عدم قيام العميل بدراسة جيدة لاحتياجات السوق .

9-عدم كفاءة سياسات التسويق والتوزيع والبيع التى يتبعها العميل .

10 - توسيع العميل فى عمليات البيع الأجل .

11- الاكتفاء بدراسة السوق المحلى فقط من غير الى اهتمام بالسوق الخارجى .

12 – التصرففى بعض الضمانات أو المرهونات قبل الزمن المحدد وذلك عندما يكون الضمان بضاعة.

13-التزوير فى مستندات ملكية بعض الضمانات .

14 -عكس موقف ممتاز للعميل وهو غيرحقيقى وذلك عن طريق الميزاينات الغيرحقيقية .

15- عدم افصاح العميل بكل التزامات المصرفية .

16 -أخذ العميل التمويل باسماء أفراد أو شركات وهمية .

ب- مجموعة الاسباب التى ترجع الى البنك مانح التمويل :-[1]

1- ضعف خبرات وكفاءة موظفى المكتب التجارى فى البنك .

[1] د.فريد راغب النجار : إدارة المخاطر الائتمانية و القروض المصرفية المتعثرة مخاطر البنوك في القرن الواحد وعشرين مؤسسة شباب الجامعة- الاسكندرية 2000م

2 – عدم المتابعة اللصيغة للمشروع من قبل موظفى البنك للمشروع الممول .

3 – الاهتمام بدراسات الجدوى المقدمة من قبل العميل حيث أن هناك قصور فى إجراءت الدراسات التمويلية .

4 – القصور فى الاستعلام عن العملاء .

5 – الاكتفاء باستعلامات قديمة وغير محدثة .

6 – عدم الاهتمام بالتحقق من صحة المستندات التى يقدمها العميل .

7 - ضعف الضمانات المقدمة للبنك من قبل العميل ونجد ان الضمانات تنقسم الى الاتى :-[1]

أ -**الضمان العقارى :-**

ويعتبرهذا أفضل وأضمن انواع الضمانات للبنك وتاتى المشاكل فيه بسب :-

1 – المغالات فى تقيم العقارات والاراضى التى يتم رهنها للبنك .

2 – أن تكون مستندات الملكية للضمان العقارى غير صحيحة .

3 – إستخدام نفس الرهن لاكثر من تمويل .

ب – ضمان التخزين :-[2]

حيث ان العميل يقدم بتخزين سلعة وتامينها لصالح البنك وتاتى المشاكل فيهبسب:-

[1] محمدعبدهمصطفى : أساليبالسيطرةعلىمخاطرالاقراضوالتمويلبالمشاركةفيالبنوكالاسلامية- دراسةمقارنة – رسالةماجستير – جامعةعينشمس – كليةالتجارة 1987مص 45.

[2] توصياتسمنارالتمويلبصيغةالمشاركة – بنكالشمالالاسلامي – 2012/06/20م.

1 – المغالات فى تقيم اسعار السلعة المخزنة .

2 – عدم وجود مخازن دائمة للبنك وانما يتم التخزين فى مخازن العميل مما يجعل البضاعة فى يد العميل .

3 – دائما مايقوم البنك بتخزين البضاعة دون استشارة ذوى الاختصاص بالسلعة.

4 – دائما مايخزن العميل البضاعة الكاسدة او التى ليس عليها طلب فى السوق مما يصعب على البنك تسويق السلعة عند الاستحواز عليها .

5 – عدم اجراء الزيارات التفتيشية الدورية للمخازن بقرض التاكد من استحواز البنك على البضاعة .

6- ضعف خبرة الموظف الذي يقوم بعملية التخزين.

ج – الضمان الشخصى :-[1]

هو ان يقوم البنك بمنح التمويل لشخص معين بضمان عميل اخر إعتماداً على سمعة العميل الضامن وتاتى المشاكل فيه بسب :-

1 – ان يقوم العميل بضمان اكثر من شخص واحد .

2 – ان يتم قبول الضامن وفقا للعلاقات الشخصية .

3 – عدم وضوح الصفات الواجب توفرها فى الضامن .

د – ضمان المستندات والشهادات الحكومية :-

[1] فاطمة عليشعبدالماجددراسةبعنوانتعثرسداداالتميلوأثرهعلىالجهازالمصرفيالسودانيبحثتكميليلنيلدرجةالماجستيرفيالدراساتالمصرفيةجامعةالسودانعام2002م

وهى ان يقوم العميل برهن مستندات او شهادات حكومية يملكها لصالح البنك فى حالة عجز العميل عن السداد يقوم بالحجز على المستندات ومن ثم تسيلها والحصول على أمواله ولكن نجد فى الواقع صعوبة ذلك حيث نجد من الصعبجدً تسيل المستندات الحكومية مما يجعل البنوك تبتعد عنها فى الضمانات .

هـ – رهن الشاحنات والسيارات :-

حيث يقوم العميل برهن شاحنة او عربة وتامينها لصالح البنك مقابل التزاماته القائمة

8 – عدم التزام الموظفين المنفذين للتمويل بكل شروط التصديق الممنوح .

9 – عدم التزام المصرف بالضوابط والموجهات الصادرة عن بنك السودان المركزى.

10 – التركيز فى التمويل على قطاع معين .

11 – دائما ماينظر البنك الى قوة الضمانات المقدمة ولا ينظر الى دراسة الجدول المقدمة .

12 – عدم دراسة وتحليل المخاطر وحتى ان تمت الدراسة لايتم الاخذ بتوصيات ادارة المخاطر .

13 – منح التمويل لعملاء معينين ومحددين دون غيرهم .

14 – التركيز على ربحية المشروع دون النظر الى الجدول الاقتصادية له .

15 –الثقة المفرطة فى بعض العملاء .

16 – التراخى فى اكمال الاجراءات المصرفية .

17 – التساهل والتراخى فى اتخاذ الاجراءات القانونية ضد العملاء المتعثرين .

ج – مجموعة الاسباب التى ترجع الى البيئة المحيطة :-[21]

1 – التغير فى السياسات الضريبة المفروض على المشروع الممول .

2 – الزيادة الضريبة على بعض السلع الراسمالية التى تدخل فى المكون الراسمالى للمشروع .

3– اتباع سياسة التسعير المفاجئ من قبل الحكومة .

4 – التغير المفاجى فى اسعار الصرف .

5 – الارتفاع الغير متوقع فى اسعار بعض المواد الخام .

6 – حدوث تقالبات مفاجى فى اذواق المستهلكين .

7 – التغير فى سياسات التمويل الخاصة بالبنك المركزى .

8 – حدوث ازمات اقتصادية عالمية او اقليمية .

9 – الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والزلازل والحروب .

[1] د.محمدمحمودالمكاوى " التعثرالمصرفيالاسلامي" المكتبةالعصرية – المنصورةمصر 2009م.
[2] منيرصالحالهندى : التنبوءبالافلاسالفنللشركاتالصناعيةالتابعةللقطاعالعامالمصري،المجلةالعلمية،كليةالادارةوالاقتصاد – جامعةقطر 1991 مص 63. -2

المبحث الثالث

الاثار المترتبة على التعثر في التمويلالمصرفي.

إن هناك مجموعة الاثار من التى تترتب على العجز في سداد التمويل المصرفي منها :[1]

أ– تجميد جانب هام من أموال البنك نتيجة عدم قدرة العملاء المتعثرين على سداد إلتزاماتهم ومن ثم تعطيل دورة راس المال في البنك و حرمان البنك من عائد إستثمارها من توظيف هذه الاموال سواء مع العملاء المتعثرين الحالين , أو في مشروعات جديدة تضيف جديد في شكل ناتج سلعي أو خدمي و قيمة مضافة غلى الاقتصاد القومي.

ب- تعريض البنك المقدم لهذا التمويل إلى خسائر باهظة التكاليف تشمل جانبين من مقومات تواجده أولهما مادى , والاخر معنوى , حيث أن الجانب المادى ينصرف إلى تقليل الربحيه و إنخفاض قدرة المصرف على التوسع و الانتشار و تغطية تكاليفة , والجانب المعنوى ينصرف إلى عامل الثقة في كفاءة القائمين عليه و بالتالي إهتزاز درجة الثقة فيه كبنك قادر على توظيف الاموال وحساب مخاطر الاستثمار بدقه وتاثيرها على حجم عملياته و معاملاته و إستمرار عملائه الحاليين في التعامل معه أو في قدرته على جذب عملاء جدد في المستقبل , مما يؤدي إلى إنكماش أعمال البنك و تقليص نصيبه من السوق تدريجياً حتى يختفى عن الوجود.

[1] د.محسنأحمدالخضيرى " الديونالمتعثرهالظاهره... الاسباب ...العلاج" ايتركللنشروالتوزيع- القاهرةمصر 1996م.

ج - تحتاج الديون المتعثرة إلى معالجات خاصة , وهي بدورها تحتاج إلى كفاءة إدارية و إشرافية و تنفيذية مؤهلة ومدربة ولديها الخبرة و المعرفة الادارية , و الالمام بمختلف نواحي المشروع أو النشاط الاقتصادي الذي يمارسه العميل سواءاً الناحية الانتاجية و التسويقية أو المالية أو البشرية , وهي كفاءات باهظة التكاليف و نادرة الوجود و يصعب توفيرها من جانب بنك يواجه حالة إعسار أو إفلاس , بل قد يحتاج الامر إلى تعين أفراد جدد وتدريبهم و الانفاق علي إعادهم ليصبحوا صالحين على التعامل مع التمويل المتعثر و غالباً ما يترك هولاء الافراد للعمل في بنوك أخرى مع إشتداد حالة التعثر التى يواجهها ليصبحوا كمن يهرب من السفينة التى توشك على الغرق.

د - تستغرق معالجة التمويل المتعثر و تحتاج إلى مزيد من الوقت , و الجهد و التكلفة سواء من جانب الافراد العاملين بالبنك ممايؤثر علىقدرتهم على خدمة العمليات الاخرى وبالتالى تتاثر درجات الجودة فى الاداء الوظيفى لاعمال البنك وتزداد معها الخسائر وتنخفض الايرادات وتقل قدرة البنك على جذب عملاء جدد والاحتفاظ بالعملاء الحالين ومن ثم تنخفض قدرة البنك على النمو ، وتقل حصة البنك فى السوق المصرفى وتنكمش، وتزداد بالتبعية المخاطر ، وتقل قدرة البنك على تحملها .

هـ – تحتاج الديون المتعثرة الى استفسارات اقتصادية وقانونية وفنية ، بل قد تلجا معها البنوك الى القضاء والمحاكم لاستيفاء ديونها والى تصفية المشروع والى الاعلان عن هذه التصفية بالجرائد والصحف – وهو مايعنى تكاليف واعباء اضافية تقلل من ربحية البنك ، فضلاً عن ماقد تشير اليه منعدم وجود متخصصين لدى البنك واتجاهه الى الاستعانة باصحاب الخبرة من الخارج ، و قيام هولاء بالاتصال بالعملاء وزيارة مواقع عملهم للوقوف على أسباب التعثر ورسم السيناريوهات البلديلة لمعالجة هذا التعثر . ومن ثم تحت ضغط ضيق الوقت قد يلجأ البنك الى البديلين الاتيين: -

1 – توسيع قاعدة استفادته من المكاتب الاستشارية المختلفة التى فى هذا المجال مما يؤدى الى تاثر قاعدة سرية المعاملات المصرفية . وبصفة خاصة سرية المعاملات العميل الذى اصابه التعثر ، وما قد يدفع العملاء الحالين غير المتعثرين الى انهاء تعاملهم مع البنك والاتجاه الى بنوك اخرى لاتلجأ الى مثل هذه المكاتب الاستشارية.

2 – تعيين عدد من الخبراء والمستشارين داخل البنك تسند اليهم مهمة التعامل مع الديون المتعثرة ، وهو مايمثل تكلفة باهظة بعد انتهاء اعمال هؤلاء الخبراء ,حيث يضطر البنك الى تحوليهم اعمال اخرى عادية دون الاستفادة بمهارتهم وخبراتهم المتخصصة .

و – تؤثر القروض المتعثرة على الجو النفسى للعمل فتؤدى الى ايجاد مناخ من التوتر وعدم الاستقرار والعصبية والتشدد ، والمبالغة والمغالاة فى الاجراءات وطلب البيانات والمعلومات واجراء البحوث والدراسات والتحريات عن جميع العملاء سواء الجدد وكذا عند تجديد المعاملات الائتمانية للعملاء الحاليين بينما منهم العملاء الجيدين ذوى المراكز المالية المتوازنة والسليمة الامر الذى يدفعهم الى إنهاء تعاملهم مع البنك واللجوء الى بنوك اكثر مرونة واستعدادا للمنح ، ويزيد من تفاقم الموقف سيادة جو من الحذر والتخوف ، وبعد سيطرة جو من التشكك والخوف من المسافة والعقاب على مناخ العمل فى البنك ، الامر الذى ينعكس على انتاجية العاملين وعلى استمرار العملاء الحالين فى التعامل مع البنك.

د – تؤدى الديون المتعثرة الى ارتفاع معدل دوران العملاء والعاملين المتميزين الحالين ، حيث يسارع كل منهم الى البحث عن مصرف او بنك جديد مستقر يحقق رغباته وضع احتياجك ومساعدة على تحقيق اهدافه وطموحاته ، خاصة وان إشتداد حجم وعبء وتكلفة الديون المتعثرة قد تؤدى الى افلاس البنك او تعرضه لمتاعب ، أو قيام السلطات النقدية بقرض قيود عليه وعلى حركة التعامل او السحب على انسبات القائمة والممنوحة فعلاً .

ح- قد تؤدى الديون المتعثرة إلى انكامش أعمال البنك ، والى انكامش تواجده ، والى إغلاق بعض فروعه وبيع أصوله العينيه ، وتاجيل خطة توسعه وانتشاره الى اجل

غير مسمى والى فرض قيود بل والى ضغوط قاسية من جانب المجتمع وجمهور المتعاملين وإلى تسريبات للمعاملات خاج البنك الى البنوك الاخرى مما يهدد استمرار البنك وقد يؤدى الى انتهاء اعماله باندمجه مع بنك اخر .

ط – قد تؤدى الديون المتعثرة الى إهتمام رجال الصحافة والاعلام واستخدام تحقيقاتهم الصحفية والاعلامية فى تصيد اخطاء البنك ومن ثم مهاجمة البنك والقائمين على إدارته ، ويؤدى خلق انطباع سلبى وغير إيجابى لدى جمهور البنك سواء الداخلى او الخارجى مما يؤثر على حجم اعمال حالياً ومستقبلاً ، بل يؤدى الى إفلاسه وإعساره وفرض الوصاية عليه سواء من جانب البنك المركزى او من جانب البنوك الاخرى التى قبلت تعويمه وإقالته من عثرته .

إن هذه الاثار الخطيرة الناجحة عن الديون المصرفية المتعثرة قد تمتد الى الاقتصاد القومى بكامله ، وتهدد عملية التنمية الاقتصادية فيه ، بل وبما تشيعه ومايتولد عنها من تاثيرات خطيرة على حركة قوى الفعل وماتؤدى اليه جحود وتحجز ، وتشكك ، واتباعة قياس والاحباط والتخاذل . وفى ظل هذا المناخ يتم قبر الافكار البناءة والقضاء على طلائع التقدم والتنوير من علماء البنوك الشبان واحاطتهم بسياج من قوى التخلف والنفاق والجهل تتولى تسقيه أرئهم وافشال محاولاتهم الاصلاحية ومن ثم يصاب الاقتصاد القومى بمزيد من التخلف وتتراجع معدلات النمو وتصبح حركة قوى الفعل وهامشية التاثير والمضمون وتصاب اليات التراكم الراسمالى للامة بأزمة عنيفة تتخذ لها عدة متظاهر مدمرة من بينها:-

- التبديد فى الموارد النادرة الى درجة السفه للوصول الى اقصى اشباع ترفى ممكن .

- الاسراف غير العقلانى فى الانفاق البذخى لعدم جدوى الاستثمار المستقبلى والاكتفاء بما تحققه اللحظة الحاضرة .

- شيوع الطاقات العاطلة واتساع نطاقها فى مراكز الانتاج ، والتسويق فى الواحدات الاقتصادية المختلفة. .

– هدر وتضيع الفرص التسويقية المتواجدة فى السوق ومن ثم اتجاه العملاء والموزعين والمتعاملين الى منتجين اخرين فى الداخل او فى الخارج وتجاهل الشركة او العميل المتعثر لذلك . .

– زيادة التكاليف الانتاجية والتسويقية المختلفة بدرجة مغالى فيها وتتقلص ربحية المشروعات واتساع نطاق المشروعات الخاسرة على مستوى الاقتصاد القومى .

– تدنى الانتاج وانخفاض الانتاجية وتدهور قيم العمل وفساد مناخ الادارة

المبحث الرابع

مظاهر التعرف على التعثر المصرفي (الاستشعار المبكر)[1]

في الواقع لايمكن أن يصبح المشروع أو الدين متعثراً بشكل فجائي بل توجد مؤشرات تدل على ذلك ,ففي أغلب الحلات هناك مؤشرات تشير إلى أن مشروعاً معيناً يمكن أن يوجه مشاكل مالية أو يتعثر إسترداد التمويل الممنوح له فاذا قامت إدارة البنك بمتابعة هذه المؤشرات بدقه , فقد يودى ذلك إلى الوقوف على طبيعة المشكلة و حجمها فاذا إستطاع البنك تحديد طبيعة المشكلة في الوقت المناسب , يمكنه أن يجد حلاً لمنع تحويل المتعثر إلى خسارة محققه للبنك لذا فإنه من خلال برامج المتابعة الفاعلة يمكن للبنك أن يتعرف على مشاكل المشروع و يتخذ الاجراءات الضرورية لمواجهاتها اذا كان للتعثر المالى درجات فان الاستشعار المبكر اولى هذه الدرجات والتعجل بالعلاج يقى المشروع من استعجال المرض وانتقاله الى مرحلة الثانية فالعبرة هنا بالكتشاف المبكر لعلامات التعثر .

* ومما لاشك فيه ان متابعة التمويل يمثل ادارة فعالة للوقوف على الحالة الصحية للمشروع وبالتالى الاستشعار المبكر بعلامات الخطر .

* اذا أن تحصيل التمويل يرتبط ارتباطاً وثيقا بالنظام الموضوع للمتابعة ، ومدى

[1]- د.محمدمحمودالمكاوى " التعثرالمصرفيالاسلامي" المكتبةالعصرية – المنصورةمصر 2009م.

قدرة المتابعة على الكشف المبكر عن الصعوبات التى يحتمل ان يواجهها فى استرداد التمويل .

* يكون نظام المتابعة بمثابة مؤشرة لاجهزة البنك لاعطاء العناية الواجبة لمثل هذا التمويل التى تدل المظاهر والمؤشرات على ان هناك صعوبات تؤدى الى عدم انتظامها فى السداد وفقا للمواعيد المحددة .

* ومن ثم يتمكن البنك من اتخاذ الاجراءات المناسبة للضغط على العميل لسداد للمطلوب منه أو الاتفاق معه على برنامج معين للسداد بتوائم مع الظروف المستجدة المحيطة بالتمويل الممنوح .

* ان رصد هذه المظاهر والمؤشرات يؤدى الى تفادى تجميد هذا التمويل وإمكانية التدخل من جانب البنك المانح لعلاج أيصعوبات تواجة العميل قبل ان يستفحل الامر الى ديون معدومة . بعض المنشات قد تكون متفائلة اكثر من اللازم على مواجهة الصعوبات والمشاكل المالية التى تواجهها وتتصور إمكانية علاجها عن طريق بيع بعض الاصول وهو امر ليس من السهل تقيمة عمليا فى الاجل القصير.

لذا تزدادتأهمية رصد ومتابعة المظاهر والمؤشرات التى يستدل من بعضها او مجموعة منها دلالات هامة وفعالة على ان هناك صعوبات تواجه العميل وانه بدأ ياخذ طريقة الى التعثر.

وفيما يلى عرض المظاهر والمؤشرات التى تسبق عادة للتعثر :-[1]

1- الزيارة المدانية للعميل سواء كان نشاطه تجارياً ، صناعياً،مقاولات :-

يمدنا موقع النشاط بعدة معلومات فى غاية الاهمية فى الحكمعلى درجة المخاطرة مع العميل مثل:-

أ – الهيكل التنظمى للنشاط ومدى تركز السلطة واعتمادها على صاحب النشاط بصفة رئيسية ام أن هناك تقسيماً علمياً للعمل .

ب – تنظيم العمل فى وحدت الانتاج مدى استغلال الانتاجية و وجود الات ومعدات غير صالحة للاستعمال .

ج – مدى كفاؤة وخبرة المسؤلين الرئيسين ومدى عطائهم وولائهم للشركة .

د -تنظيم المخازن للخامات للمنتج الخام ، وقطع الغيار ومدى مراعاة اشتراطات المخازن الآمنة ، (طبالى ، تهوية ، البعد عن توصيلات المياه ومداخل الامطار ، الرصات والبعد بين بعضها البعض بمايؤمن سهولة الحركة ، عدم وجود مخزون تالف ،ملاحظة حسن مناولة المخزون وحركته).

هـ - التاكد من التامين على محتوياته ضد مخاطر الحريق ، والسطو وخيانة الامانة.

2 – تقارير الاستعلام :-

[1] د.محمدمحمودالمكاوى،التمويلالمصرفىالاسلامى (المبادئ – الاساليب – الضوابط - التطوير)2004م،بدوننشر،ص83 .

أ- تقدم الى جانب المعلومات المستقاة من الزيارةالميدانية وهى معلومات فى غاية الاهمية مثل :-

1 - سير معاملات العميل فى السوق .

2 - مدى انتظامه فى الوفاء بالتزاماته من قبل موردية ودائنيه التجاريين .

3 - شروط الدفع .

4 - علاقاته بعملائه وشروط السداد .

ب – يجب ان توضح تقرير الاستعلام ماوقع على العميل في السابق(عدم الدفع):-

1 - عدم تعرض العميل لحكم افلاس ام لا .

2 - علاقات العميل بنوك التعامل الاخرى ومدى الانتظام فى المعاملات .

ج - تحتوى تقارير الاستعلام بمعلومات :-

1 – عن السوق السلعة أو الخدمة .

2 – حالة المخزون فيها .

3 – حجم الطلب .

4 – اتجاه الاسعار .

5 – شروط الدفع .

د – اجراء مسح عن المدين (صاحب النشاط /رئيس مجلس الادارة) :-

– أنماط سلوكه .

– أملاكه .

– معاملاته غير التجارية .

– كلها تشير الى درجة مصداقيته .

– تؤكد الصورةالاجمالية درجة المخاطرة فى مشروع محل التمويل .

3 – مؤشرات يستدل عليها من معاملات العميل مع البنك :-

أ – ضعف حركة الحساب .

ب – تاخر العميل فى سداد المستحقات او الامتناع عنها .

ج – طلب عمليات تمويل استثانية تجاوز الحد .

د – انخفاضنسبة تحصيلالكمبيالات والشبكات . هـ – تكرار وصول مستندات شحن على قوة اعتمادات مستنديه مع عدم وفاء العميل بيقيمتها .

و – مدى ثبات قيمة ضمانات العميل .**4– مؤشرات يستدل عليها من الاتصال بالعميل :-**

أ – تغير سلوك العميل مع مسئولى التمويل وقلة التعامل .

ب – عدم الالتزام فى اداء حقوق العمال .

ج – وجود مشاكل عائلية لدى اصحاب المشروع .

د – عدم القدرة على مواجهة الالتزامات الشخصية .

هـ - المغامرة فى اضافة خط انتاج جديد او الانتشار الجغرافى او شراء مشروع اخر.

و – المضاربة على شراء مخزون سلعى .

ز – عدم اتباع اساليب الشراء المعتادة .

5-مؤشرات يستدل عليها من القوائم المالية:-

أ- علامات الخطر فى قائمة الدخل:-

1- إنخفاض المبيعات (لدخول منافسين جدد – تقادم البضاعة – حالة ركود – ضعف جهاز البيع – سوء الادارة)

2- إنخفضاض الربحية (إرتفاع تكلفة التشغيل – إرتفاع المصاريف العمومية – و الادارية - إنخفض الاسعار).

3- ارتفاع تكلفة البضاعة المباعة .

4- ارتفاع المصاريف العمومية.

5- زيادة التكاليف مع انخفاض هامش الربح.

6- زيادة نسبة المصاريف الثابتة الى المبيعات.

7- وجود فجوة كبيرة بين اجمالى وصافى المبيعات.

8- تحقيق خسائر فى العمليات .

9-زيادة فترة استحقاق المبيعات الاجلة.

ب- مؤشرات تعثر العميل التى يمكن ان يستدل عليها من الميزانية :-

1- سالبية راس المال العامل.

2- تدهور مركز العميل النقدى.

3- زيادة اجمالى الالتزامات.

4- تراجع فترة تحصيل اوراق القبض.

5- مد أجل أوراق القبض.

6- الزيادة الكبيرة فى المخزن السلعى.

7- تطخيم الاصول غير الملموسة.

8- الزيادة الكبيرة فى القروض طويلة الاجل.

9- إنخفاض نسبة حقوق الملكية الى الديون.

10- إختلال علاقة حقوق الملكية بالاصول الثابتة .

11-إنخفاض حقوق الملكية.

12-ظهور إختلال فى الهيكل التمويلى للعميليتمثل ذلك فى ارتفاع نسبة الالتزامت الى حقوق الملكية.

13-زيادة نسبة المخصصات وارتفاع أرقامها سنة بعد أخرى.

14-ظهور التضخم المفاجئ في بند المدينين.

15-ظهور بند اوراق الدفع بشكل مفاجئ بما يعاكس تراجع الثقة فى العميل.

الفصل الثانـي

أداء و تقيم المصارف وأهم المعاير المتبعة في ذلك.

- **المبحث الاول:** مفهوم السيولة المصرفية وأهميتها و مكوناتها.
- **المبحث الثاني:** أهمية تقيم الاداء و أهم المؤشرات المستخدمة في ذلك.
- **المبحث الثالث :**نشاة و تطور معيار CAEL و كيفية الاستخدام .

المبحث الاول

مفهوم السيولة المصرفية وأهميتها و مكوناتها

أولا : مفهوم السيولة :-

يُقصد بالسيولة المصرفية بأّنها قدرة المصرف على مواجهة إلتزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودّعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع,[1] وتُعرف بأّنها قدرة المصرف على التسديد نقداً جميع إلتزاماته التجارية، وعلى الإستجابة لطلبات الإئتمان، أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصارف، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة,[2]أو هي مدى توافر أصول سريعة التحويل إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة الديون المستحقة في مواعيدها دون تأخير.[3]

يتبين من هذه التعاريف أّن السيولة مسألة نسبية، لها متغيران: **المتغير الأول** هو الأصول السائلة. **والمتغير الثاني** هو سحوبات المودّعين وطلبات التمويل. وبطبيعة الحال تختلف الأصول السائلة في درجة سيولتها، أي في إمكانية تحويلها إلى نقدية بدون خسائر، أو بخسائر يتّم تحويلها نتيجة هذا التصرف. ومن ناحية أخرى فإّن قيام المودّعين بسحب ودائعهم مع تزايد طلبات التمويل تجعل السيولة في المصارف

---

[1] د. فلاححسنالحسيني،د. مؤيدعبدالرحمنالدوري،إدارةالبنوكمدخلكميواستراتيجيمعاصر،داروائللنشر،الأردن، 2000. ص 93.

[2] -2 د. رضاصاحبأبوحمد،إدارةالمصارف،مدخلتحليليكميمعاصر،دارالفكرللطباعةوالنشروالتوزيع،الأردن، 2002. ص 185.

[3] -3 د. سيدالهواري،إدارةالبنوكمعالتركيزعلىالبنوكالتجاريةوالبنوكالإسلامية،دارالجيل،القاهرة، 1987. ص 60.

التجارية مسألة حساسة وخطيرة. ففي الوقت الذي يمكن أن ُيطلب من أي دائن في أية شركة صناعية أو زراعية أو عقارية مهلة للسداد، نجد أنّ الأمر يصبح خطيراً لو أنّ المصرف طلب من المودّعين الإنتظار لحين تدبير الأموال، وعلى ذلك فإنّ نقص السيولة للمصرف ربما يكون مميتاً له وللإقتصاد القومي ككل.

إنّ كمية السيولة التي يجب أن يحتفظ بها المصرف أو الجهاز المصرفي، ككل مشكلة من المشكلات الرئيسة في إدارة المصرف، إذ أنّ زيادة السيولة تعني أنّ المصرف أو الجهاز المصرفي يضحّي بأرباحٍ كان من الممكن تحقيقها لو تّمتوظيف تلك الأموال السائلة، أو إنّ المصرف أو الجهاز المصرفي لا يقوم بواجبه على الوجه الأكمل في تحريك أو تدعيم متطلبات الإقتصاد القومي.

وفي أي شركة صناعية، فإنّه من الممكن عمل ترتيبات للسيولة بوضع خطة للتدفقات النقدية المنتظر ورودها وربطها بالتدفقات النقدية المتوقع حدوثها، بحيث لا يحصل توقف عن دفع أية مطلوبات من ناحية، ولا تكون هناك أصولاً سائلة أو نقدية أكثر من اللازم من ناحية أخرى.

أّما المصارف التجارية، فإنّ الودائع الجارية والتوفير، التي تمثل الجزء الأعظم من إجمالي الودائع، عبارة عن ودائع تحت الطلب، أي إنّ المصرف لا يستطيع أن يتوانى لحظة إلاّ للإستجابة لطلب زبائنه، كما أّنه لا يتمكن أن يتأخر في صرف قيمة القرض إذا ما توافرت الشروط، وبالتالي فإنّ مشكلة الإدارة في المصارف

التجارية هي في الإحتفاظ بقدر ملائم دائماً من الأصول السائلة لمواجهة طلبات الزبائن.

ثانيا: مكونات السيولة المصرفية:

يُمكن تقسيم مكونات السيولة المصرفية إلى جزأين رئيسين:

أ / الإحتياطيات الأولية:

هي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يكسب منها عائداً ،وتتألف هذه الإحتياطيات على مستوى المصرف الواحد من أربعة مكونات، هي:

1-النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق:-

يشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمسكوكات. وتسعى المصارف التجارية إلى تقليل هذا المجموع إلى أقل حدّ يمكّنها من مواجهة إلتزاماتها المصرفية تجاه الآخرين. وإنّ السبب في ذلك يعود إلى أنّ هذا الرصيد لا يُدّر أيّة عوائد، كما أنّه قد يتعرض إلى التلاعب من قبل الموظفين في الداخل، وقد يتعرّض إلى السرقة من الخارج، خاصة في المناطق غير الآمنة[1].

2 -الودائع النقدية لدى البنك المركزي:-

[1]- د. خليلمحمدحسنالشماع،إدارةالمصارف،الطبعةالثانية،مطبعةالزهراء،بغداد، 1995،ص 372-373.

تنص التشريعات الحديثة على إلزام المصرف التجاري بالإحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي، والتي تعرف بنسبة الإحتياطي القانوني.

3 -الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى:-

وهي الأموال التي يودعها المصرف التجاري لدى المصارف المحلية الأخرى ، ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت المصارف المودّعة صعوبة في تشغيل النقد لديها أو زادت علاقاتها الصيرفية مع المصارف المراسلة داخل البلد وخارجها.

4 - الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج:-

تستطيع المصارف التجارية الإحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المراسلين في خارج البلد، مّما لا يزيد على نسبة معينة تحددها طبيعة السياسة النقدية والإقتصادية في ذلك البلد، من مجموع قيم اعتماداتها المستندية القائمة والتزاماتها الأخرى.

ب / الإحتياطيات الثانوية:

الإحتياطيات الثانوية في المصرف التجاري هي عبارة عن موجودات سائلة تدّر لها عائداً، وتشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الإحتياطيات في مجال السيولة فوائد متعددة، منها أّنها تسهم في تدعيم الإحتياطيات الأولية، وفي استيعاب ما يفيض من الإحتياطيات الأولية عن متطلبات المصرف، وكذلك إّنها تساهم في تحقيق نسبة من أرباح المصرف.

والإحتياطيات الثانوية تتكون من جزئين، **الأول** محدد قانوناً، ويسمى بالإحتياطيات القانونية، والذي يأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة، ويظهر هذا الجزء واضحاً عندما تحتاج الدولة إلى أموال لتمويل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، أما **الجزء الثاني** من الإحتياطيات الثانوية، فيكون محدداً بحسب سياسة المصرف التجاري ذاته، أي إنّها تعتبر بمثابة إدخار يُستخدم عند الحاجة إليه، كأن يتم تحويل جزء منه إلى إحتياطيات أولية، أو تحويل جزء من الأخيرة إليه.

إنّ المصارف التجارية كغيرها من منشآت الأعمال، تسعى إلى زيادة أرباحها، وبالتالي ليس من مصلحتها الإحتفاظ باحتياطيات أولية تفوق حاجتها الفعلية، أي إنّها يمكن أن تستخدم جزءاً من أموالها في إستثمارات قصيرة الأجل، كشراء الأوراق المالية، والأوراق التجارية التي هي إضافة إلى أنّها مربحة، فإنّها تتمتع بسيولة عالية، وهذه هي الإحتياطيات الثانوية.

ثالثاً : تقييم كفاية السيولة المصرفية:

تعتمد المؤسسات المالية، ومنها المصرفية التجارية على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة النقدية فيها، وبما يجعلها قادرة على الوفاء بإلتزاماتها مما لديها من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية. والسيولة تمثل سيفاً ذا حدّين، فإذا ازداد حجم السيولة عن الحد الإقتصادي لها، أي الإحتفاظ بكميات كبيرة تزيد

على الحد المطلوب، سوف يؤثر سلبياً في ربحية المصرف. ومن جهة أخرى، إنّ انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي، ويحقق الضعف في كفاية المصرف عن الوفاء بإلتزامات خاصة تجاه المودعين عند سحب ودائعهم، وكذلك عدم القدرة في تلبية طلبات التمويل المقدم له ومن أبرز النسب المالية المستخدمة في إطار تقويم كفاية السيولة ما يأتي:[321]

أ: نسبة الرصيد النقدي:

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي، ولدى المصارف الأخرى، وأية أرصدة أخرى، كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالإلتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة. ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات، باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية) ، وتتّبن المعادلة أعلاه إلى أّنه كلّما زادت نسبة الرصيد النقدي، زادت

[1]-د. زيادرمضان،محفوظجودة،الإتجاهاتالمعاصرةفيإدارةالبنوك،داروائللللنشر،عمان، 2000.ص 273.

[2]د. محموديونس،وآخرون،إقتصادياتالنقودوالمصارفوالتجارةالدولية،الدارالجامعيةللطباعةوالنشر،مطابعالأوفسيت،بيروت، 1995.ص 169.

[3]د. رضاصاحبأبوحمد،إدارةالمصارف،مدخلتحليليكميمعاصر،دارالفكرللطباعةوالنشروالتوزيع،الأردن، 2002.

مقدرة المصرف على تأدية إلتزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها، أي إنّ هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة.

ب : نسبة الإحتياطي القانوني:

تحتفظ المصارف التجارية برصيد نقدي يطلق عليه الإحتياطي القانوني، ويتمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من ودائع المصرف. ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقاً للمصلحة العامة، وينبغي على المصارف التجارية الإلتزام بها، وقد يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة تبعاً لظروف البلد الإقتصادية والنقدية، لأنها تمثل إحدى أدواته المهمة في التأثير في حجم التمويل الممنوح في الإقتصاد القومي، فإنّه يقلل نسبة الإحتياطي القانوني في ظروف التوسع الإقتصادي، وبالعكس، فإنّه إذا أراد إحداث حالة إنكماش كعلاج لمشكلة التضخم المالي مثلاً، فإنّه يرفع من نسبة الإحتياطي القانوني، وهكذا. ويمكن حساب هذه النسبة رياضياً من خلال قسمة الرصيد النقدي لدى البنك المركزي على مجموع الودائع وما في حكمها، كما في المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الإحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

توضح المعادلة أعلاه أنّه كلما زادت نسبة الإحتياطي القانوني زادت مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه، خاصة في الظروف غير

الإعتيادية، وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى المصارف التجارية عن سداد إلتزاماته المالية.

ج : نسبة السيولة القانونية:

تمثل هذه النسبة مقياساً لمدى قدرة الإحتياطيات الأولية والإحتياطيات الثانوية (الأرصدة النقدية والأرصدة شبه النقدية) على الوفاء بالإلتزامات المالية المستحقة على المصرف في جميع ظروف وحالات المصرف. كذلك تُعدّ هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخداماً في مجال تقديم كفاية السيولة، ويمكن التعبير عنها رياضياً وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الإحتياطيات الأولية + الإحتياطيات الثانوية}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

وتشير المعادلة أعلاه إلى أنه كلما زادت نسبة السيولة القانونية، زادت السيولة، أي إنّ هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة.

د: نسبة التوظيف:

وتُستخرج نسبة التوظيف من قسمة القروض والسلف على الودائع وما في حكمها، كما في المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

وتشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من التمويل، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على مقدرة المصرف على تلبية التمويل الجديدة، وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، أي إنّها تُظهر إنخفاض السيولة، لذلك ينبغي على المصرف أخذ الحيطة والحذر إتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين.

ويلاحظ من نسب السيولة أعلاه أنّها جميعاً لها مقام واحد، وهو الودائع وما في حكمها، وإنّ ناتج هذه النسب ترتبط جميعها بعلاقة طردية مع السيولة، باستثناء نسبة التوظيف، فإنّها ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة.

رابعاً : تقييم ربحية المصرف:

للربح مفهوم محاسبي وآخر إقتصادي، فمن الناحية المحاسبية، هو عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية على التكاليف الكلية خلال فترة زمنية معينة، أمّا من الناحية

الإقتصادية، فالربح هو عبارة عن الزيادة في الثروة، والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافاً إليها تكاليف الفرص البديلة.

وتسعى المصارف التجارية إلى تحقيق هدف زيادة ثروة الملاك عن طريق تحقيق أرباح ملائمة، أي لا تقل عن تلك التي تحققها المنشآت الأخرى، والتي تتعرّض للدرجة نفسها من المخاطر، وتوزيعها عليهم بعد الإحتفاظ بجزء منها على شكل احتياطيات إجبارية واختيارية ومخصصات متنوعة، وأرباح غير معدّة للتوزيع.

ولتحديد مدى قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من أمواله المستثمرة، فإنّه يتّم الإعتماد على عدّة نسب التي هي موضع اهتمام الملاك والمودعين، إذ أنّ الملاك تهمهم النسب لأنها تحدد مقدار التغيير في ثرواتهم، وتهم أيضاً المودعين والممولين، لأنّ عدم كفاية الأرباح يُعدّ مؤشراً على عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه الآخرين، وفيما يلي أهم نسب الأرباح:[1]

أ - معدل العائد على الإستثمار:

يقيس هذا المعدل مدى الربحية التي يحققها المصرف من استثماره لموجوداته في أنشطته المختلفة. لذا يطلق عليه أيضاً معدل العائد على إجمالي الموجودات، ويتم احتساب معدل العائد على الإستثمار من خلال قسمة صافي الدخل (أي صافي الربح بعد الضريبة) على إجمالي الموجودات، وكما يأتي:

$$\text{معدل العائد على الإستثمار} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي المجودات}} \times 100$$

[1] د. طارقطه،إدارةالبنوك،المعهدالعاليللإدارةوالحاسبالآلي،كنجمربوط،الإسكندرية، 1999. ص 190-191

ب- معدل العائد على الملكية:

يتم احتساب معدل العائد على الملكية من خلال قسمة صافي الدخل (صافي الربح بعد الضريبة) على رأس المال الممتلك (حقوق الملكية)، وهذا يعني أنّ هذا المعدل يقيس مدى كفاءة الإدارة في إستخدام أموال المصرف، وإدرار الأرباح، ويمكن التعبير عن هذا المعدل كما يأتي:

$$\text{معدل العائد على الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{رأس المال الممتلك}} \times 100$$

ج- معدل العائد على الودائع:

يقيس معدل العائد على الودائع مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها، وفيما يلي كيفية حساب هذا المعدل:

معدل العائد على الودائع = صافي الدخل/ مجموع الودائع * 100

المبحث الثاني

أهمية تقيم الاداء و أهم المؤشرات المستخدمة في ذلك

يعتبر موضوع تقييم الأداء أهمية كبيرة بالنسبة لأيمؤسسة اقتصادية كانت أو مالية، خاصة في الفترة الحاليةالتي يشهد فيها العالم انهيار وإفلاس الكثير من الشركات و البنوك والتي كان من بين أسباب اهنيارها أوإفلاسها التناقض والاختلاف في البياناتالمحاسبية الصادرة عنهذه الشركات وأداءها الحقيقي. يعتبر تقييم أداء البنوك عملية ضرورية وملحة لما يشهده القطاع المصرفي السوداني من تحولات وإصلاحات، تمثلت أساسا في قانون و تشريعات بنك السودان المركزي.

وما تبعه من تعليمات تنظيمية وتقييم أثر هذه الإصلاحات علىأداء، كفاءة ومردودية البنوك، ومدى تأهيلها لمنافسة البنوكالإقليمية والدولية. يتناول هذا الفصل كيفية استخدام البيانات والمعطيات الماليةفي تقييم أداء البنوك، وتطبيق ذلك على بنك الشمال الاسلامي باستخدام بيانات قوائمها المالية (الميزانيةوجدول حسابات النتائج) وتوضيح العلاقة المتبادلة بينربحية البنك ومخاطره، ثم مقارنة أداء هذه البنك في فترات مختلفه.

حيث

يتميزالنشاطالمصرفيعنالأنشطةالاقتصاديةالأخربالتنوعوالتعددفيالمنتجاتوالخدمات،لذاتعر فالمصارفبأنهامؤسساتمتعددةالمنتجاتكمايتميزمجالنشاطهابالتغيروالتجددالمستمرسواءعلىم

ستوىآلياتالعملالداخلي) صيغتمويلجديدة،خدماتجديدة،تكنولوجياجديدة...الخ (

أوعلىمستوىالبيئةوالمحيط) متعاملينجدد،أسواقماليةناشئة،منافسينجدد...الخ (

لذايعتبرتقييمأداءالمؤسساتالمصرفيةعمليةأساسيةوضروريةلاستمرارنشاطالمصرفولمواجهتهالتغيراتوالتحدياتالمستمرة.لاشكأنأهدافعمليةتقييمالأداءتختلفحسبتوقعاتالمستفيدينمنتقارير الأداء،إذيركزالمودعونمثلاً علىإدارةالسيولةومدىضمانهالودائعهم،فيحينيهتمالمساهمونبمؤشراتالربحية،بينماتهتمإدارةالبنكبقدرةالبنكعلىتوفيرالخدماتللمتعاملينودونتعريضأموالالمودعينلأخطارغيرضرورية...وهكذا.وبغضالنظرعنالأهدافالخاصةلكلمستفيدمنهذهالتقارير،فإنتقييما لأداءهو " عمليةتأكدوتحققمنأنالمواردالمتاحةللبنكقداستخدمتبشكلكفء ." [1]

وبصورةأدقفإنتقييمالأداءهو ":عمليةشاملةتستخدمفيهاجميعالبيانات،المحاسبيةوغيرها،للوقوفعلىالحالةالماليةللمصرف،وتحديدالكيفيةالتيأديرتبهاموارده خلالفترةزمنيةمعينة ."

[2]علىالمستوىالإستراتيجيفإنتقييمالأداءهو ":

تشخيصلنقاطالقوةونقاطالضعف،بحيثيساهمهذاالتشخيصفيبناءوصياغةمخططقراراتإدارةأصولوخصومالمصرف ."

[2]تركزمخططاتإدارةالأصولوالخصومفيالبنوكعلىمجالاتالقراراتالتيتؤثربشكلمباشرعلىعلاقةعائد المصرف

[1]أبوالفتوحعليفضالة: التحليلالماليوإدارةالأموالدارالكتبالعلميةللنشروالتوزيع 1999 ص 23.
[2]محمدجموعيقريشي :تقييمأداءالموسساتالمصرفية, جامعةورقلة , 2000 ص 90.

بمخاطره، هذه العلاقة التي تتميز بالتناقض في أهداف المصرف والمتمثلة في تحقيق أكبر عائد دون الوقوع في مخاطر السيولة أو مخاطر الإفلاس أو فقدان العلاقة مع المودعين.[1] وعليه فإن مجالات القرار التي تؤثر على هذه العلاقة تتمثل أساسا في مجالات إدارة السيولة، وسياسات الاستثمار، ومحافظ الاستثمار، وإدارة الالتزامات وأس المال، وحساسية حساب الارباح، وكلها تمثل مجالات مخاطر تلإدارة المصرفية .إن إدارة هذه العلاقة بشكل كفء هو الضامن لاستمرار المصرف في تحقيق أهدافه .

كما أن تقييم أداء هذه الإدارة هو بمثابة المرآة العاكسة لمزايا وعيوب هذه الإدارة وان نتائج عملية التقييم تشكل قاعدة للحكم على أداء المصرف في الحاضر وفي المستقبل.

وتجدر الإشارة إلى أن القائم بعملية التقييم قد تواجهه مشاكل وصعوبات قد تؤثر على نتائج مهمته، منها على سبيل المثال:

- اختلاف المعايير القانونية والمحاسبية لترتيب البيانات المالية بين البنوك.
- ممارسة قدر كبير من التحفظ من طرف مدراء المصارف في تقاريرهم وبياناتهم .
- تزايد نشاطات خارج الميزانية والتي كثيرا ما تشكل مجال لعدم التحكم والسيطرة.

نماذج قياس أداء المصارف :-

تختلف مؤشرات قياس أداء المصارف باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء كما رأينا في الفقرة السابقة، وكون تقيم أداء المصرف عملية شاملة تستفيد منها إدارة المصرف وجميع الجهات المراقبة، استخدمت عدة نماذج لقياس أداء المصارف خلال فترات

[1] منير إبراهيم الهندي أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال : الأوراق المالية وصناديق الاستثمار الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية 1993 ص: 189-191

زمنية مختلفة أو لفترة زمنية واحدة بغرض المقارنة بين المصارفالمختلفة و فيما يلي عدد من المقايس المستخدمة في قياس أداء المصارف :-

1 - نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE):

أعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة ، مؤشرامتكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة،وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الولاياتالمتحدة الأمريكية من طرف دايفيد كول ، كإجراء لتقييم أداءالمصارف، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتمتلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجمأرباح المصرف الخاصة بمخاطر تم اختيارها، تتمثل أساسا فيمخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الفائدة،ومخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل.[1]

ويمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين منالنسب، مجموعة تتعلقبقياس العائد والربحية ومجموعة تقيسالمخاطر المختارة.

فيما يتعلق بالمجموعة الأولى يمكن توضيح العلاقة بين هذه

المؤشرات من خلال نظام متكامل يعرف بنظام ديبون (Dupont system)[2]

حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوجللكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الاصول (ROA) , كما يبين قدرة الرافعة المالية (EM) على

[1] طارقعبدالعالحماد: تقييمأداءالبنوكالتجارية "تحليلالعائدوالمخاطرة" الدارالجامعيةالإسكندريةمصر 1999 ص: 77.
[2] محمدجموعيقريشي :تقيمأداءالموسساتالمصرفية, جامعةورقلة , 2000 ص 91.

رفع العائد على حق الملكية(ROE) إلى مستوى أعلى من العائدعلى الأصول.

يتحدد مؤشر العائد على الأصول(ROE) بمؤشرين هما :

- هامش الربح(PM) الذي يعكسمدى الكفاءة في إدارةومراقبة التكاليف.
- منفعة الأصول(AU)ويسمى استعمالالأصول حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضللأصول.
- يقاس هامش الربح(PM)بالعلاقة التالية :

هامش الربح = الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات.

- تقاس منفعة الأصول (AU) بالعلاقة التالية :

منفعة الأصول = إجمال الإيرادات / إجمالي الأصول.

وعليه فإن :

العائد علي الأصول = هامش الربح ×منفعة الأصول

UA × PM = ROA

العائد على الأصول = (الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات) ×(إجمالي الإيرادات/إجمالي الأصول).

هذه الصيغة تركز الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداءالسيئ (فمثلا) إذا حققت مؤسسة ما عائد على الأصولمرتفع فيكون سببه أنها أكثر كفاءة في التحكم ومراقبةالتكاليف وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أوباستخدام أفضل

للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعةالأصول أو إنتاجية الأصول أو عن طريق التحسين في كلاالمجالين. بالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو لكليهما.

المساهمة الثانية لنموذج Dupontهي شرح وتوضيح العلاقةبين (ROA) و (ROE) حيث ينبع الفرق بين الاثنين (العائد علىالأصول والعائد على حقوق الملكية) من استخدام الرافعةالمالية؛ إذ عن طريق ضرب العائد على الأصول (ROA)بمضاعف حقوق الملكية(EM)أو ما يعرف بالرافعة المالية:

مضاعف حق الملكية = (إجمالي الأصول / حقوق الملكية)

فإنه يمكن حساب العائد على حقوق الملكية بالشكل التالي :

العائد على حقوق الملكية = (إجمالي الإيرادات/ إجمالي الاصول) × (الدخل الصافي/ إجمال الإيرادات) × (إجمالي الأصول/ حقوق الملكية) أي:

EM × PM ×UA = ROE

ما يستفاد من هذه الصيغة أنها تفسر الأداء بشكل أفضل، فإذاحققت مؤسسة ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أومنخفض فإنه يمكن تتبع أو إرجاع سبب هذا الارتفاع أوالانخفاض إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة أو لكليهما،إذا كانالسبب في ارتفاع العائد على حقوق لملكية يعود إلىالرافعة المالية، فإن المحللينوالمساهمين يتعرفون إلى مستوىالخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والأداء؛ وبالمقابلفإذا تحقق العائد على حقوق الملكية المرتفع من خلال إدارةممتازة للأصول (محصلة

للكفاءة والإنتاجية) فإنه ستكون فيهذه الحالة رسالة أخرى للمحليين والمساهمين عن إدارةالمؤسسة.

ويمتاز هذا النموذج بمرونة أكبر حيث يمكن تحليل كل مؤشرإلى مؤشرات جزئية تعكس مجالات القرار بشكل تفصيلي.كما أن هناك نوع من التعامل في المؤشرات في ربط العلاقةبين العائد والمخاطرة، كما هو الحال بالنسبة لمؤشر الرافعةالمالية حيث يؤدي إلى رفع مستوى الربحية ويعكس مستوىمخاطر رأس المال.

2 – نموذج القيمة الاقتصادية المضافة :-

مع التطور الذي شهده النشاط المصرفي خلال العشرين السنة الأخيرة أصبح نموذج العائد على حقوق الملكية(ROE) لا يفي بغرض تقييم الأداء لكثير من البنوك خاصة الأمريكية ،حيث ظهرت مفاهيم جديدة تتعلق بإدارة المخاطرة والربحيةمنهاعلى سبيل المثال: تحليل المدة، ومحاسبة التكاليف المستندةللنشاط، وتخصيص رأس المال استنادا إلى أسلوب القيمةالمعرضة للمخاطرة، وعائد رأس المال المعدل بالمخاطرة ...وغيرها من المفاهيم المالية و المحاسبية. وبذلك تم اعتماد نموذججديد يعرف بنموذج القيمة الاقتصادية المضافة(EVA) , والذي يعرف بأسلوب البدء من القمة إلى القاعدة في إدارةالمخاطر.

وتقاس القيمة الاقتصادية المضافة بالمعادلة التالية :

القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) = الربح العامل الصافي بعد الضرية- (راس المال × تكلفة راس المال)

حيث :

- الربح العامل الصافي بعد الضريبة: وهو معيار للأرباح الاقتصادية .

- رأس المال : القيمة الدفترية لجميع عناصر رأس المالوالمتمثلة في:

* حقوق المساهمين

* مخصصاتخسائر (التمويل) بعدطرحالضريبةالمؤجلة

* أيةأرصدةضريبةمؤجلةأخرى.

-تكلفةرأسالمال : يستخدمنموذجتأشيرالموجودفيالرأسماليةأيإمابيتاالفعلية (التاريخية)أوبيتاالمتوقعة.

3 – معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية لقياس كفاية رأس المال:-[1]

يعمل هذا المجلس كمؤسسة دولية لإصدار المعايير الإشرافية لضمان متانة واستقرار صناعة الخدمات المصرفية الإسلامية (2002).

أ- معيار كفاية رأس المال: تعتمد أسس ومنهجية معيار قياس كفاية رأس المال الذي يقترحه مجلس الخدمات المالية الإسلامية بشكل أساسي على المقاييس والمعايير التي أصدرتها لجنة بازل 2، لكن مع إدخال بعض التعديلات والتغييرات في قياس معيار لجنة بازل2 وذلك لإستيعاب خصائص أدوات المنتجات والخدمات

[1] أحمدطلفاح- مؤشراتالحيطةالجزئية- مجلةالمعهدالعربيللتخطيط- أفريل 2005 ،ص: 1-2.

التي تقدمها المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية لتتفق مع الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

إن إختلاف الطرق المتبعة في المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية في جانب تعبئة وجذب وإحتفاظ الموارد وتوظيفها تنعكس على المخاطر التي تواجهها المصارف الإسلامية، وإن الإختلاف الكبير بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في طريقة إدارة الموارد ونوعية الأصول تعرض المصارف الإسلامية إلى مخاطر إضافية عما تتعرض له المصارف التقليدية، لذا لابد من يهدف معيار كفاية رأس المال الذي أصره المجلس إلى توفير متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال لتغطية مخاطر الإئتمان ومخاطر السوق المرتبطة بأدوات الصيغ الإسلامية، بالإضافة إلى إستيعاب طبيعة الودائع الإستثمارية والتي تبنى على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر.

ب- المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر: أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية وثيقة تحتوي على 15 مبدأ إرشادي لإدارة مخاطر المؤسسات المالية الإسلامية المصرفية ومؤسسات توظيف الأموال والتي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، تحتوي هذه المبادئ على إرشادات محددة لكل مجموعة من المخاطر، والتي تشمل مخاطر الإئتمان ومخاطر الإستثمار في رؤوس الأموال ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر التشغيل، وهي نفس الفئات التي

تشملها مؤشرات إطار معيار CAMELS ، وهذا يتطلب وجود حكم مؤسسي سليم وفقا للمبادئ السليمة والضوابط الإدارية الفاعلة، خاصة في التأكد من سلامة مؤشرات أداء المصارف مثل الإحتفاظ برأس مال كافي لتغطية مخاطر وسيولة ملائمة...، من جهة أخرى فسلامة الحكم المؤسسي يتطلب إمتلاك القدرة على تصميم أهداف وإستراتيجيات وسياسات وإجراءات سليمة لإدارة المخاطر والتي تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة المعنية والمخاطر المتعلقة بطبيعة عملها، خاصة وجود أدوات قياس ملائمة وتحليل لحالات التعرض للمخاطر المتنوعة ووضع نماذج مقبولة للتخفف من مخاطر الإئتمان، هذا إلى جانب التأكد من وجود أسس ونظم للإفصاح السليم عن الأوضاع والتأكد من قدرة وكفاء الأجهزة على القيام بالمسؤوليات المناط بها، هذا وتشمل الإستراتيجيات والسياسات التي يصممها المجلس، إستراتيجية الإئتمان والتسعير، وقدرة المؤسسة على تحمل مخاطر الإئتمان المختلفة، وقدرة الإدارة على وضع نظم للمراقبة المستمرة للتأكد من أن عمليات الإئتمان تتم وفق سياسات وإجراءات مؤسسية سليمة ووضع نظم مخصصات كافية تأخذ في الإعتبار مخاطر الإئتمان المتنوعة التي يمكن أن تنشا في المراحل المختلفة لإتفاقيات الإئتمان، بما في ذلك المراقبة السليمة لتعضيد هذه المبادئ الإرشادية، ووجود هيئة رقابة شرعية ملائمة لمراقبة مدى توافق الأدوات التي تستخدمها

المؤسسة المالية الإسلامية ومنتجاتها مع النظام الأساسي للمؤسسة، وبصفة خاصة توافقها مع الشريعة الإسلامية ومقاصدها ومبادئها .

يتطلب تطبيق هذا المعيار بصورة سليمة التأكد من وجود بنية أساسية ومهارات ومؤشرات إرشادية محلية، كما يستدعي ذلك أن تكون المصارف على دراية واعية بمخاطر العمليات المتوافقة مع الشريعة وكيفية إدارتها.

4 - **معيار CAEL**:-

من أهم المعايير المستخدمة في تقييم أداء المصارف، إذ يتم وفق هذا المعيار تقييم المصارف وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني، والتي تعكس أداء المصرف في ست مناطق رئيسة , و هو المقياس المستخدم في هذه الدراسة وسوف يتم مناقشته بصوره مستفيضه في المبحث الثالث من هذا الفصل.

المبحث الثالث

نشاة و تطور معيار CAEL

أولاً : نشأة معيار CAEL:-[1]

إن من أوائل الدول التي إستخدمت معايير الإنذار المبكر الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب الإنهيارات المصرفية التي تعرضت لها في عام 1933 وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من (4000) مصرف محلي، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، حيث تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم، ثم حدث إنهيار مماثل في علم 1988 أدى إلى فشل (221) مصرف.

بدأ بإستخدام معايير الإنذار المبكر بالولايات المتحدة منذ عام 1979 حيث ظل البنك الإحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف المصارف ومد البنوك بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور إلى أن تمكنت السلطات المصرفية بالتنبؤ بالإنهيار المصرفي قبل حدوثه فقل العدد إلى 3 فقط عام 1998، وقد عكست نتائج تصنيف المصارف الأمريكية حسب معيار CAMELS كمقارنة للفترتين المذكورتين نتائج طيبة لأداء البنوك في نهاية الربع الأول من عام 1998 مقارنة بنتائج عام 1988، فقد أظهرت

[1] مالكالرشيدأحمد- مقارنةبينمعياريCAMELوCAELكأدواتحديثةللرقابةالمصرفية- مجلةالمصرفي- العدد 35- 2005- ص:1-3

نتائج التصنيف للربع الأول من عام 1998 أن كل المصارف المحلية تقع في التصنيف 1 و 2 وأن أكثر من 40% تتمتع بتصنيف رقم 1.

لقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الإحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية المعيار في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللين الإقتصاديين بهذا البنك إلى أن النتائج التي أظهرها إستخدام هذا المعيار في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي إستخدم فيها التحليل

الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا قبل إستخدام المعيار، كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة المعيار على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار وبشهور عديدة ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج لجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم وإختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، ورأى هؤلاء الباحثين ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض إنضباط السوق وهو أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية.

ولكن هناك خلاف حول إمكانية نشر نتائج تحليل معيار CAMELS للجمهور ما بين المؤيد والمعارض، فهناك من يرى أنها في غاية السرية ولذلك تقتصر فقط على السلطات الرقابية حتى لايؤثر نشرها على ثقة الجمهور في المصارف والنظام المصرفي ككل، بينما يرى البعض الآخر ضرورة نشرها لتمليك الحقائق للجمهور ومن ثم يتخذ قراره على بينة من الأمر طالما أن النشر لا يؤثر على سلامة النظام المصرفي ويؤدي إلى فشله وإنهياره ككل.

ثانياً : تعريف مقياس CAEL:

يعتبر أداة للرقابة المصرفية المكتبية ويعتمد على تحليل رواجع الريع السنوية المرسلة من المصارف للبنك المركزي ومن ثم عمل تقييم وتصنيف ريع سنوي لها إستنادا على أربعة عناصر من العناصر الستة المكونة لمعيار CAMELS هي كفاية رأس المال، جودة المنتوجات، الربحية والسيولة ولا يشمل المعيار عنصر الإدارة والحساسية إتجاه مخاطر السوق.

ثالثاً: مميزات معيار CAEL:

أ-يعتبر أداة للإنذار المبكر وتحديد مواطن الضعف في المصارف ومؤشر للتفتيش الميداني عبر طريقة CAEL وبالتالي فهو مكمل لمعيار CAMELوليس بديل له.

ب- تعتمد عليه السلطات في إتخاذ القرارات الرقابية اللازمة في حالة مضي ثلاثة أرباع أو أكثر من تاريخ تقرير CAEL نسبة للتغير المتوقع حدوثه في الموقف المالي بالمصرف المعني خلال تلك الفترة.

ج- يمكن من عمل تقييم موحد للبنوك مجتمعة في تاريخ محدد على عكس معيار CAMEL الذي يعتمد على التقييم في تاريخ التفتيش مما يصعب معه عمل تقييم شامل للبنوك في تاريخ محدد.

رابعاً : كيفية الاستخدام :- [1]

1. تعتمد الإدارة حالية نظام الإنذار المبكر Early Warning System(EWS) لتقييم ومتابعة أداء المصارف ، حيث يعتمد حاليا نظام الإنذار المبكر (CAEL) والتي تشير إلي الأحرف الأولي من العناصر المكونة للنظام وتشمل : رأس المال (C) وكفاءة الأصول (A) والإيرادات (E) والسيولة (L) وتعرف اختصاراً ب (CAEL) تتطلب عملية التحليل المالي وجود نظام لمعالجة البيانات التي ترسلها المصارف بصورة دورية (الميزانية الشهرية وحساب الأرباح والخسائر) وبيانات كفاية رأس المال.
2. تقوم الوحدة بعد إستلام البيانات المطلوبة بإعداد تقارير CAEL وتصنيف المصارف وتحديد نقاط الضعف وذلك وفقا للإجراءات التالية :

[1] موجهات تطبيق معيار (CALE) الصادر عن مجلس الخدمات الاسلامية – بنك السودان المركزي 2008م

3. نقل الميزانيات الشهرية من الموقع وتفريغها في الجداول المعدة لذلكمع مراجعة الخلايا لضمان عدم تغير بنودها أو محتوياتها والتي ينتج عنها وبصورة تلقائية الحصول على كافة النسب والمؤشرات التي تستخدم في إعداد التقرير.

4. مراجعة بيانات كفاية رأس المال المرسلة الي البنك المركزي والتأكد من أن المصارف قد قامت بإرسالها كاملة ومن ثم مراجعة البيانات التي تتضمنها بغرض التأكد من صحتها وسلامتها وشفافيتها.

5. بعد ذلك يتم تحليل البيانات ومن ثم إجراء تصنيف أولي لكل عنصرمن عناصر CAEL الاربعة (1، 2، 3، 4 أو 5) وذلك وفقا للنسب المعيارية للعوامل الأساسية كما موضحة في الجدول رقم (1/2):[1]

Rating	Liquidity	Earnings	Asset Quality	Capital
	General liquidity Ratio	Return on Assets	NPLs/Capital	Cap/Rwa
Strong –1	40%and above	1.25% and above	10% and below	12% and above
Satisfactory –2	35% and above	0.75% and above	%20 -11	11% and above
Fair –3	30% and above	0.40% and above	%30-21	10% and above
Marginal –4	25% and above	0.00%and above	%40-31	8% and above
Unsatisfactory-5	Below 25%	Loss	41% & Higher	Below 8%

المصدر:موجهات تطبيق معيار (CALE) الصادر عن مجلس الخدمات الاسلامية – بنك السودان المركزي 2008م

يتم الحصول علي التصنيف النهائي للعنصر من خلال تاثير التصنيف الأولي لكل عنصر بالعوامل الأخري التي من المحتمل أن تؤثر سلبا علي العنصر

وبالتالي يتم تخفيض التصنيف الأولي للعنصر DOWN GRADING (ومستوي هذا التخفيض يعتمد علي تقدير المراقب)

التقييم الشامل للمصرف COMPOSITE RATING

بعد تصنيف العناصر الاربعة COMPONENTS RATING يتم تصنيف شامل للمصرف COMPOSITE RATING وذلك من خلال الحصول علي متوسط أداء المؤشرات الاربعة (راس المال ، الأصول والربحية والسيولة وذلك كما في الجدول رقم (2/2) أدناه:

Composite Rating = C+A+E+L/4	
Strong	1 to 1.4
Satisfactory	1.5 to 2.4
Fair	2.5 to 3.4
Marginal	3.5 to 4.4
Unsatisfactory	4.5 to 5

المصدر : موجهات تطبيق معيار (CALE) الصادر عن مجلس الخدمات الاسلامية – بنك السودان المركزي 2008م

الفصل الثالث

- **المبحث الاول :**النبذة التعريفية والهيكل التنظمى لبنك الشمال الاسلامى.
- **المبحث الثاني :** مناقشة الفرضيات**.**

المبحث الاول

النبذة التعريفية والهيكل التنظمى لبنك الشمال الاسلامى

المطلب الاول :-

نبذة تعريفية عن بنك الشمال الاسلامى :-([1])

اولا : معلومات عامة :-

التاسيس : تم تأسيس بنك الشمال الاسلامى كشركة مساهمة عامة ، ذات مسئولية محدودة ، فى 23 يوليو 1985م وافتتح راسمياً فى 2 يناير 1990م .

الافتتاح :افتتح البنك راسمياً فى 2 يناير 1990م .

راس المال المصدق :125,000,000جنيه السودانى .

راس المال الدفوع : 90,000,000 جنيه سوادنى ، حتى تاريخه .

ثانياً: الاغراض التى من اجلها تأسس البنك:-

1 – نشر وتطوير العمل المصرفى بكل انواعه على النمط الاسلامى ، وتشجيع وترسيخ الوعى المصرفى والاستثمارى القائم على المبادى الاسلامية .

2 – المساهمة فى مشاريع التنمية ضمن اطار خطة الاقتصاد القومى ومشاريع التنمية للاقليم الشمالى على وجه الخصوص فى مجالات الاستثمار الزراعي والتجاري والتعديني والعقاري .

---

[1]عقد التاسيس والنظام الاساسى لبنك الشمال الاسلامى المعدل حتى 2010م ادارة التخطيط والبحوث بالبنك .

3 – الاهتمام بالمغتربين من ابناء الاقليم الشمالى خاصة والاقاليم الأخرى عامة واستقطاب وتوظيف مداخراتهم على الوجه الذى يحقق مصالحهم ومصالح الاقليم بصفة خاصة وذلك فى اطار مصلحةالسودان عامة .

4 –إنشاء وامتلاك وحيازة باى صورة من الصور أى عقارات او منقولات تلزم لمزاولة البنك نشاطه وتحقيق اغراضه داخل السودان او خارجه ونقل ملكية او حيازة اى شى مما ذكر بكافة الصور الناقلة للملكية او الحيازة .

5 – العمل على دعم وتنسيق وتطوير التعامل التجارى والاقتصادى والمالى بين السودان وبين الدول والمنظمات والشركات والمؤسسات الاسلامية والعربية والدولية بما لا يتعارض واحكام الشريعة الاسلامية .

6 – القيام بالبحوث الفنية والاقتصادية والاستشارية بصفة عامة ودراسات الجدوى للمشروعات

7 – القيام بعمليات الاستثمار حسب صيغ المعاملات الاسلامية ، كالمشاركة والمرابحة والمضاربة وغيرها .

8 –أن يؤسس أو يدخل فى اى شراكة وان يضم او يتنازل او يتعاون مع اى شخص طبيعى او اعتيادى يزاولاى عمل مخول لهذا البنك القيام به بطريقة مباشر او غير مباشر .

9 – اصدار الاسهم او اى اوراق مالية او تجارية وان يقوم بتحويلها اوالتعامل فيها.

10 – القيام بقبول جميع انواع الودائع بكل العملات المحلية والاجنبية وفتح الحسابات بانواعها بجميع العملات وانشاء الخزائن لتلقى وحفظ اى اموال او ثائق وغيرها .

11 – العمل فى سوق الاوراق المالية والتجارية ومزاولة عمليات الصرافة .

12 – مزاولة عملية المضاربة والمرابحة والمشاركة فى كافة النشاطات التجارية والصناعية والعقارية والزراعية وغيرها فى اطار يقرره مجلس الادارة .

13 – منح القروض الحسنة وفقا للاسس والضوابط التى يقررها مجلس الادارة .

14 – القيام باعمال الوصاية والقوامة وادارة التركات والشركات والمؤسسات وطنيه كانت او اجنبية .

15 – مباشرة او انشاء اى عمل آخر يرى مجلس الادارة ضرورة او ملاءمة القيام به بما يدعم اغراض البنك ويحقق المنفعة العامة وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية .

16 – قرض واقتراض او التفاوض للحصول على قرض واتخاذ مايلزم لضمان أية قروض او تسهيلات ممنوحة وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية .

17 – القيام بالتامين على مايملكه او يحوزه او يستورده او يصدره اويتعامل فيه .

18 – الحصول على أية امتيازات من الحكومة او اى جهة اخرى واستثمار هذه الامتيازات .

19 – توظيف واستثمار اى اموال موجودة لدية وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية .

20 – القيام بعمليات الوكالة التى تتعلق بالعمل المصرفى وتعيين وكلاء وانشاء فروع ومكاتب وشركات داخل السودان وخارجه .

21 – العمل غلى اعداد وتاهيل قوة بشرية مدربة على الاعمال المصرفية على النمط الاسلامى .

ثالثا : القوانين واللوائح التى تحكم عمل البنك :-

يقيد البنك فى عمله بالنظام الاساسى للبنك (عقد التاسيس ولائحة التاسيس). وجملة القوانين والتشريعات والنظم الاساسية للدولة المتمثلة فى الاتى :

1 – قانون الشركات لعام 1925م .

2 – قانون تنظيم العمل المصرفى لعام 1991م .

3 – قانون سوق الخرطوم للاوراق المالية .

4 – قانون علاقات العمل .

5 – قانون الضرائب والزكاة .

6 – قانون المعاملات المدنية السودانى لعام 1984م .

7 – قانون بيع الاموال المرهونة لدى البنوك .

8 – قانون تشجيع الاستثمار .

9 – قانون الايجارات .

10 – نظم ولوائح واعراف غرفة التجارة الدولية .

11 – لوائح وسياسات ومنشورات وتوجيهات البنك المركزى .

12 – اللوائح الداخلية للبنك .

13 –كافة القوانين واللوائح والنظم المنظمة للعمل المصرفى داخلياً وخارجياً .

رابعاً : فروع وشركات البنك العاملة ومساهماته الراسمالية الحالية :

أ- الفروع :-

تبلغ عدد فروع البنك حتى 2013م (20) فراعاً ، منها (13) فرع بالعاصمة (7) فروع ولايات السودان المختلفة ، وهذه الفروع مرتبطة بشبكة الكترونية ومزودة باجهزة تقنية حديثة ، كما ان البنك لديه عدد من الفروع المقترحة بمختلف الولايات والتى يتوقع افتتاحها تدريجياً ،حتى تعم الفروع كل انحاء العالم باذن الله .

ب – الشركات التابعة :-

تحقيق اغراضه واهدافه التنموية والاستثمارية والتجارية ، فقد انشأ البنك منذ تاسيسه وحتى 2010م شركتين ، احداهما تجارية استثمارية ، والاخرى خدمية زراعية ، تعملان وتغطيان كل مجالات التجارة والزراعة والخدمات وكافة أوجه الاستثمار والتنمية المختلفة وهما :

- الشركة العالمية الحديثة للاستثمار المحدودة .
- شركة قنديلة للخدمات الزراعية والاستثمار المحدودة .

وبغرض توحيد جهود الشركتين ، وتفعيل دورهما الاقتصادى والتجارى وتقوية راسمالهما العامل البالغ (1,167,000) جنيه سودانى ، فقد اتخذ مجلس الادارة قراراً قضى بدمج شركة قنديلة فى الشركة العالمية الحديثة للاستثمار المحدودة .

ج – المساهمات الراسمالية :-

لاهميةالاستثمار الراسمالى طويل الاجل من الناحية التنموية بالبلاد ، وتحقيقاً للبعد التنموى ودعم وتوجيه البلاد الاقتصادى ، فقد ساهم المصرف فى عدد مقدر ومعتبر من الشركات والمؤسسات الرائدة ، والتى تعمل فى مختلف القطاعات الاقتصادية والتنموية والاستراتيجية بالبلاد ، والجدول ادناه يوضح تلك المساهمات : المبالغ بالجنيه السودانى .

جدول رقم (1/3)

مساهمات البنك فى الشركات والمؤسسات الرائدة :-

م	اسم الشركة	الرصيدالحالى بالجنيه السودانى
1	الشركة العالمية الحديثة(شركات تابعة)	1,167,000
2	مشروع سندس الزراعى	25,000
3	الشركة الوطنية للبترول	102,000
4	شركة الخدمات المصرفية الالكترونية	26,681
الاجمالى		**1,320,681**

خامساً : شبكة المراسلين بالخارج :-

يرتبط البنك مع بقية انحاء العالم بشبكة واسعة مع المراسلين الامر الذى ساعد على انتشار اسم البنك عالمياً، كما مكنته تلك الشبكة من تقديم خدمات متميزة وسريعة لعملائه بالداخل والخارج .

المراسلين بالعالم العربى :-

- بنك بيروت – بيروت – لبنان .
- المصرف العربى للتجارة والاستثمار – ابوظبى –الامارات العربية المتحدة
- بنك فيصل الاسلامى المصرى – القاهرة – مصر.
- مصرف قطر الاسلامى – الدوحة – قطر .
- بنك ابوظبى الاسلامى – ابوظبى – الامارت العربية المتحدة .
- الشركة العربية للاستثمار – المنامة – البحرين .
- المؤسسة العربية للاستثمار – المنامة – البحرين .
- بنك المشرق – دبى - الامارت العربية المتحدة .
- بنك البحرين الاسلامى – البحرين .
- بنك سبأ الاسلامى – صنعاء – اليمن . اوربا .
- بنك البركة التركى – استانبول – تركيا .
- البنك التجارى البريطانى العربى – لندن – المملكة المتحدة .

المطلب الثانى :-([1])

الهيكل التنظيمى لبنك الشمال الاسلامى

إدارة الشؤون الادارية :-

تؤدى الادارة واجباتها من خلال الاقسام التالية :-

- قسم المشروعات والمخازن .
- قسم الاتصالات والخدمات والتامين والأمن والسلامة .
- قسم العلاقات والاصول والانشاءات .

إدارة الموارد البشرية :

الهدف العام للادارة :

تنفيذ سياسات وبرامج البنك فيما يختص بالموارد البشرية .

تقوم الادارة بالوجبات الوظيفبة من خلال الاقسام التالية :

- قسم التوظيف والتخطيط والمعلومات والاحصاء .
- قسم المخصصات والتآمين .

إدارة الشئون القانونبة :

الهدف العام للادارة :

تنفيذ سياسات وبرامج البنك فيما يختص بالشئون القانونية .

1- [1]إدارة البحوث و التخطيط – بنك الشمال الاسلامي 2013م

المهام والواجبات الوظيفية :

بتكون هيكل الادارة من مدير الادارة وعدد من المستشاريين .

تؤدى واجباتها الوظيفية بمساعدة عدد من المستشارين القانونيين الحاصلين على درجة الشرف وخبرة فى مجال العمل القانونى لا تقل عن خمس سنوات .

ادارة الشئون المالية :-

الهدف من الادارة :-

الادارة والاشراف على حسابات البنك العامة بما يحكم الرقابة على اوجه الايرادات والمصروفات وفقاً للخطة واللوائح والنظم المالية والمحاسبية ، للحفاظ على أموال وممتلكات البنك .

تؤدى الادارة واجباتها من خلال الاقسام التالية :

- قسم الخطة والمعلومات .
- قسم الدفعيات .
- قسم الحسابات العامة والمطابقات .

4 –إدارة الاستثمار والتمويل :-

الهدف العام للادارة :-

التوظيف الأمثل لموارد البنك لتحقيق اعلى عائد ممكن من خلال وضع تنفيذ الخطة الاستثمارية الخطة البنك، وفقاً للسياسات والموجهات الكلية .

تؤدى الادارة واجباتها من خلال الاقسام التالية :

- قسم دراسة الجدوى وترويج المشروعات .
- القسم التجارى .
- قسم المتابعة والاحصاء

إدارة العلاقات الخارجية والنقد الاجنبى :-

الهدف العام للادارة :-

تنمية ادارة موارد البنك من النقد الاجنبى ، وتوظيفها التوظيف الأمثل وتنميتها ومراقبتها وضبطها بما يحقق اهداف البنك العامة ، مع توثيق وتطوير علاقات البنك الخارجية .

تؤدى الادارةواجباتها من خلال الاقسام التالية :-

- قسم الاحصاء والمعلومات .
- قسم الموارد والاستخدامات والسويفت .

إدارة التفتيش والضبط الداخلى :-

الهدف العام للادارة : -

التاكد من اتباع وتطبيق السياسات العامة للبنك ، والقوانين واللوائحوالاجراءات فى العمل المصرفى والادارى والمالى ، ورفع مستوى وعى العاملين بنظم وقوانين وضوابط العمل .

مهام وواجبات الادارة : -

يتكون هيكل الادارة منمدير ادارة ونائب مدير وعدد (3) فرق تفتيش على الاقل تتكون من موظفين ذوى خبرة مصرفية وكفاءة عالية فى العمل المصرفى ودراية باللوائح والنظم ، شريطة الاتقل الدرجة الوظيفية لاى منهم عن الدرجة السابعة .

ادارة الشئون المصرفية والفروع :-

الهدف العام للادارة :-

دعم وتجهيز الفروع والتنسيق بين الفروع مع بعضها البعض وكذلك مع الرئاسة ، ومتابعة احتياجاتها واعمالها ، مع تطوير ادائها والتاكد من تطبيقها للنظم والاجراءات المصرفية المتعددة ومنشورات بنك السودان بما يحقق الاهداف المرسومة .

تؤدى الادارة واجباتها من خلال الاقسام التالية :-

- قسم خدمات الفروع .
- قسم الشئون والاجراءت المصرفية .

إدارة البحوث والتخطيط : -

الهدف العام للادارة :-

اعداد البحوث والدراسات والمعلومات بغرض التخطيط وتطوير الادارة ورسم السياسات والاستراتيجيات والخطط ، والبحث وفى تطوير الأنظمة واقتراح المعالجات العلمية والعملية للاستهداء بها فى تطبيق انشطة البنك .

تؤدى الادارة واجباتها من خلال الاقسام الاتية :-

- قسم البحوث .
- قسم التخطيط.
- قسم المتابعة .

إدارة تقنية المعلومات :-

الهدف العام للادارة :

تأهيل البنك بالتقنية المصرفية ونظم المعلومات وتطويرها لخدمة انشطة العمل المصرفى الادارى لتكون مستوداعاً لكافة البيانات والمعلومات المالية والادارية ، وتحديثها بصورة مع مراعاة توفيرالضوابط الرقابية والسرية .

تؤدى الادارة واجباتها من خلال الاقسام التالية :-

- قسم المعلومات .
- قسم النظم والخدمات الالكترونية .
- قسم التنسيق والمتابعة .

إدارة المخاطر :-

الهدف العام للادارة :-

تحديد مصادر الخطر الكامنفى العمليات المصرفية ومدى احتمال وقوعه وتأقياس الخطر واثيره على الأصول والايرادات ، والقيام بقياس الخطر واقتراح اجراءات تخفيفة ، وذلك للاهتداء به استشارياً فىعملية البنك المختلفة .

تؤدى الادارة واجباتها الوظيفية من خلال الاقسام التالية :-

- قسم البيانات والمعلومات .
- قسم التحليل وتقيم الاداء .
- قسم المراقبة والتحكم .

إدارة التسويق والعلاقات العامة :-

الهدف العام للادارة :-

الترويج لخدمات ومنتجات البنك الاستثمارية والمصرفية والانمانية والاجتكاعية بمختلف الوسائل المسموعة والمقروءة والمرئية والاجتماعية ، والتعريف بالمستجدات فى الصناعة المصرفية .

تؤدى الادارة واجباتها الوظيفية من خلال الاقسام التالية :-

- قسم المعلومات والترويج .
- قسم الاعلام والاتصال .

- قسم البيانات والمعلومات .
- قسم التحليل وتقييم الاداء .
- قسم المراقبة والتحكم .

إدارة التدريب ومراقبة الجودة :-

الهدف العام للادارة :-

فهم يدرك العاملين فى البنك واستيفاء متطلبات ومعايير الجودة الشاملة ، لتحقيق ذلك فى مجال ترقية وتأهيل العاملين من خلال وضع الخطط والبرامج التدريبية .

تؤدى الادارة واجباتها الوظفية من خلال الاقسام التالية :-

- قسم الخدمات التدريبية .
- قسم الاعلام والاتصال .
- قسم مراقبة والجودة.

المبحث الثاني

مناقشة الفرضيات

الفرضية الاولى :-

أن هنالك علاقة عكسية بين التعثر في سداد التمويل و حجم التمويل في البنك.

الجدول التالي يوضح حجم التمويل الممنوح من قبل البنك و حجم التعثر في هذا التمويل و نسبة التعثر إلى حجم التمويل الممنوح في الفترة من 2005 حتى م2013

جدولرقم (2/3) :-

العام	التمويل	التطور	حجم التعثر	التطور	نسبة التعثر
2005	130,790,000		39,367,790		%30,10
2006	135,220,000	%3.39	39,389,586	%0.06	%29,13
2007	190,916,000	%41.19	32,570,269	%-17.31	%17,06
2008	230,916,000	%20.95	35,745,796	%9.75	%15,48
2009	387,271,000	%67.71	31,523,859	%-11.81	%8,14
2010	496,200,000	%28.13	39,696,000	%25.92	%8
2011	575,430,000	%15.97	37,402,950	%-5.78	%6,5
2012	741,865,000	%28.92	32,493,687	%-13.13	%4,38
2013	1,014,916,000	%36.81	24,966,933	%-23.16	%2.46

المصدر : إعداد الباحث من تقارير أداء البنك للفترة (2013/2005).

من الجدول أعلاه يتضح هناك زيادة في الحجم التمويل خلال سنوات البحث حيث كان حجم التمويل في عام 2005م (130,790,000) جنيه حتى وصل في العام

2013م إلى (1,014,916,000) جنيه و بالمقابل نجد أن هناك إنخفاض في نسبة الديون المتعثرة حيث بلغة نسبة الديون المتعثرة في عام 2005م (30.1%)من حجم التمويل الكلي الممنوح في تلك الفترةو توالى الانخفاض حتى وصل في 2013 م إلى (2.46%) من خجم التمويل الممنوح خلال العام 2013م .

الفرضية الثانية :

أن هناك علاقة عكسية بين نسبة الديون المتعثرة وأداء البنك بشكل عام.

الجدول التالي يوضح أداء البنك باستخدام نظام الانذار المبكر في الفترة من 2005 حتى 2013م،جدول رقم (3/3) :-

العام	C	A	E	L	موقف عام	حالة البنك
2005	5	5	3	5	4.5	ضعيف
2006	5	5	2	8.4	4.2	دون الوسط
2007	5	4	2	4	3.75	دون الوسط
2008	4	5	2	8.1	3.2	وسط
2009	2	5	2	2	2.75	وسط
2010	2	5	2	2	2.75	وسط
2011	2	3	2	3	.252	مرضى
2012	5	3	2	2	3	وسط
2013	1	2	2	1	1.5	مرضى

المصدر : إعداد الباحث من تقارير أداء البنك للفترة (2013/2005).

ولإثبات صحة هذه الفرضية أو خطاءها لابد من من تقيم أداء البنك خلال سنوات البحث و قد تم إتباع نظام الانذار المبكر ومن الجدول رقم (2) يتضح لنا الاتي :-

* في عام 2005م نجد أن معدل كفاءة راس المال قد بلغ 5 درجات و هذا أسواء درجة قد يحصل عليها المصرف و كذلك نجد أن معدل كفاءة الأصول قد بلغ 5 درجات في حين أن الايرادات قد بلغت 3 درجات أي بتصنيف وسط كذلك معدل السيولة قد بلغ 5 درجات . إذن مجموع أداء البنك حسب أداء نظام الانذار المبكر قد بلغ 4.5 درجة و يعتبر البنك في هذه الحالة ضعيف .

* في عام 2006م نجد أن معدل كفاءة راس المال قد بلغ 5 درجات و هذا أسواء درجة قد يحصل عليها المصرف و كذلك نجد أن معدل كفاءة الأصول قد بلغ 5 درجات في حين أن الايرادات قد بلغت درجتين أي بتصنيف مرضى كذلك معدل السيولة قد بلغ 4.8 درجات . إذن مجموع أداء البنك حسب أداء نظام الانذار المبكر قد بلغ 4.2 درجة و يعتبر البنك في هذه الحالة دون الوسط .

* في عام 2007م نجد أن معدل كفاءة راس المال قد بلغ 5 درجات و هذا أسواء درجة قد يحصل عليها المصرف و نجد أن معدل كفاءة الأصول قد بلغ 4 درجات أي بتصنيف دون الوسط في حين أن الايرادات قد بلغت درجتين أي بتصنيف مرضى في حين أن معدل السيولة قد بلغ 4 درجات أي بتصنيف دون الوسط . إذن

مجموع أداء البنك حسب أداء نظام الانذار المبكر قد بلغ 3.75درجة و يعتبر البنك في هذه الحالة دون الوسط.

* في عام 2008م نجد أن معدل كفاءة راس المال قد بلغ 4 درجات أي بتصنيف دون الوسط و نجد أن معدل كفاءة الأصول قد بلغ 5 درجات أي بتصنيف ضعيف في حين أن الايرادات قد بلغت درجتين أي مرضى في حين أن معدل السيولة قد بلغ 1.8 درجة بتصنيف مرضى. إذن مجموع أداء البنك حسب أداء نظام الانذار المبكر قد بلغ 3.2 درجة و يعتبر البنك في هذه الحالة وسط .

* في عام 2009م نجد أن معدل كفاءة راس المال قد بلغ درجتين بتصنيف مرضى و نجد أن معدل كفاءة الأصول قد بلغ 5 درجات بتصنيف ضعيف في حين أن الايرادات قد بلغت درجتين أي بتصنيف مرضى في حين أن معدل السيولة قد بلغ درجتين أي بتصنيف مرضى. إذن مجموع أداء البنك حسب أداء نظام الانذار المبكر قد بلغ 2.75 درجة و يعتبر البنك في هذه الحالة وسط .

* في عام 2010م نجد أن معدل كفاءة راس المال قد بلغ درجتين أي يتصنيف مرضىفي حين نجد أن معدل كفاءة الأصول قد بلغ 5 درجات بتصنيف ضعيف في حين أن الايرادات قد بلغت درجتين أي بتصنيف مرضى كذلك معدل السيولة قد بلغ درجتين . إذن مجموع أداء البنك حسب أداء نظام الانذار المبكر قد بلغ 2.75 درجة و يعتبر البنك في هذه الحالة وسط .

* في عام 2011م نجد أن معدل كفاءة راس المال قد بلغ درجتين أي بتصنيف مرضى في حين أن معدل كفاءة الأصول قد بلغ 3 درجات بتصنيف وسط في حين أن الايرادات قد بلغت درجتين أي بتصنيف مرضى و معدل السيولة قد بلغ 3 درجات بتصنيف وسط . إذن مجموع أداء البنك حسب أداء نظام الانذار المبكر قد بلغ 2.25درجة و يعتبر البنك في هذه الحالة مرضى .

* في عام 2012م نجد أن معدل كفاءة راس المال قد بلغ 5 درجات بتصنيف ضعيف و معدل كفاءة الأصول قد بلغ 3 درجات بتصنيف وسط في حين أن الايرادات قد بلغت درجتين أي بتضنيفمرضىو معدل السيولة قد بلغ درجتين بتصنيف مرضى . إذن مجموع أداء البنك حسب أداء نظام الانذار المبكر قد بلغ 3 درجات و يعتبر البنك في هذه الحالة وسط .

* في عام 2013م نجد أن معدل كفاءة راس المال قد بلغ درجة واحدة بتصنيف قوي و نجد أن معدل كفاءة الأصول قد بلغ درجتين بتصنيف مرضى في حين أن الايرادات قد بلغت كذلك درجتين بنفس التصنيف في حين أن معدل السيولة قد بلغ درجة واحدة بتصنيف قوي . إذن مجموع أداء البنك حسب أداء نظام الانذار المبكر قد بلغ 1.4 درجة و يعتبر البنك في هذه الحالة مرضى .

والجدول التالي يوضح العلاقه بوضوح :-

جدول رقم (4/3) :-

العام	نسبة التعثر	موقف عام	حالة البنك
2005	%30,10	4.5	ضعيف
2006	%29,13	4.2	دون الوسط
2007	%17,06	3.75	دون الوسط
2008	%15,48	3.2	وسط
2009	%8,14	2.75	وسط
2010	%8	2.75	وسط
2011	%6,5	2.25	مرضى
2012	%4,38	3	وسط
2013	%2.46	1.5	مرضى

المصدر : إعداد الباحث من تقارير أداء البنك للفترة (2013/2005).

و للتحقق من صحة الفرضية يمكن أن نقوم بمعرفة العلاقة بين كل عنصر و نسبة التعثر.

*** الجدول التالي يوضح العلاقة بين نسبة الديون المتعثرة و معدل كفاءة راس المال:-**

جدول رقم (5/3):-

العام	نسبة التعثر	C معدل كفاءة راس المال	التصنيف
2005	% 30.10	5	ضعيف
2006	%29.13	5	ضعيف
2007	%17.06	5	ضعيف
2008	%15.48	4	دون الوسط
2009	%8.14	2	مرضى
2010	%8	2	مرضى
2011	%6.5	2	مرضى
2012	%4.38	5	ضعيف
2013	%2.46	1	قوى

المصدر : إعداد الباحث من تقارير أداء البنك للفترة (2013/2005).

و يتضح من الجدول العلاقة العكسية بين معدل كفاءة راس المال و نسبة الديون المتعثرة حيث أن نسبة الديون في 2005 بلغت (30,10%) و أخذت في الانخفاض حتى بلغت (2.46%) في عام 2013م و في نفس الوقت نجد أن معدل كفاءة راس المال في 2005م قد بلغت خمس درجات و هي أسوأ درجة يحصل عليها بنك في

هذا التصنيف و كذلك في 2006م و 2007م ولكن بعد ذلك أخذ معدل كفاءة راس المال في التحسن حتى وصل إلى الدرجة الاولى بتصنيف قوي في عام 2013م.

*** الجدول التالي يوضح العلاقة بين نسبة الديون المتعثرة و معدل كفاءة الاصول:-**

جدول رقم (6/3):-

العام	نسبة التعثر	A معدل كفاءة الاصول	التصنيف
2005	% 30.10	5	ضعيف
2006	%29.13	5	ضعيف
2007	%17.06	4	دون الوسط
2008	%15.48	5	ضعيف
2009	%8.14	5	ضعيف
2010	%8	5	ضعيف
2011	%6.5	3	وسط
2012	%4.38	3	وسط
2013	%2.46	2	مرضى

المصدر : إعداد الباحث من تقارير أداء البنك للفترة (2013/2005).

و يتضح من الجدول العلاقة العكسية بين معدل كفاءة الاصول و نسبة الديون المتعثرة حيث أن نسبة الديون في 2005 بلغت (30,10%) و أخذت في الانخفاض حتى بلغت (2.46%) في عام 2013م و في نفس الوقت نجد أن معدل كفاءة الاصول في 2005م قد بلغت خمس درجات و هي أسوأ درجة يحصل عليها بنك

في هذا التصنيف و كذلك في 2006م و 2008م و 2009 و 2010م ولكن بعد ذلك أخذ معدل كفاءة الاصول في التحسن حتى وصل إلى الدرجة الاولى بتصنيف مرضى في عام 2013م.

*** الجدول التالي يوضح العلاقة بين نسبة الديون المتعثرة و الايرادات :-**

جدول رقم (7/3):-

العام	نسبة التعثر	E الايرادات	التصنيف
2005	% 30.10	3	وسط
2006	%29.13	2	مرضى
2007	%17.06	2	مرضى
2008	%15.48	2	مرضى
2009	%8.14	2	مرضى
2010	%8	2	مرضى
2011	%6.5	2	مرضى
2012	%4.38	2	مرضى
2013	%2.46	2	مرضى

المصدر : إعداد الباحث من تقارير أداء البنك للفترة (2013/2005).

و يتضح من الجدول العلاقة العكسية بين الايرادات و نسبة الديون المتعثرة حيث أن نسبة الديون في 2005 بلغت (30,10%) و أخذت في الانخفاض حتى بلغت (2.46%) في عام 2013م و في نفس الوقت نجد أن الايرادات في 2005م قد بلغت ثلاث درجات بتصنيف وسط بعد ذلك أخذت الايرادات في التحسن حيث بلغت درجتان بتصنيف مرضى من عام 2005م حتى عام 2013م.

*** الجدول التالي يوضح العلاقة بين نسبة الديون المتعثرة و السيولة :-**

جدول رقم (8/3):-

العام	نسبة التعثر	Lالسيولـة	التصنيف
2005	% 30.10	5	ضعيف
2006	%29.13	4.8	ضعيف
2007	%17.06	4	دون الوسط
2008	%15.48	1.8	مرضى
2009	%8.14	2	مرضى
2010	%8	2	مرضى
2011	%6.5	3	وسط
2012	%4.38	2	مرضى
2013	%2.46	1	قوى

المصدر : إعداد الباحث من تقارير أداء البنك للفترة (2013/2005).

و يتضح من الجدول العلاقة العكسية بين السيولة و نسبة الديون المتعثرة حيث أن نسبة الديون في 2005 بلغت (30,10%) و أخذت في الانخفاض حتى بلغت (2.46%) في عام 2013م و في نفس الوقت نجد أن السيولة في 2005م قد بلغت خمس درجات و هي أسوأ درجة يحصل عليها بنك في هذا التصنيف و كذلك في 2006م و في 2007 بلغت 4 درجات بتصنيف دون الوسط و تحسن موقف السيوله في 2008 حيث بلغ 1.8 بتصنيف مرضى ولكن تدهر إلى درجتان بتصنيف مرضى أيضاً و أخذ في التحسن حتى بلغ 2013م درجة واحدة بتصنيف قوي.

الخاتمة

- النتائج
- التوصيات

النتائج :-

1 – توجد علاقة عكسية بين الديون المتعثرة و حجم التمويل في بنك الشمال الاسلامي حيث نجد أن التعثر في سداد التمويل قد أضعف حجم التمويل الممنوح من قبل البنك.

2– توجد علاقة عكسية بين الديون المتعثرة و معدل كفاءة راس مال بنك الشمال الاسلامي حيث نجد أن التعثر في سداد التمويل قد أضعف كفاءة راس مال بنك الشمال الاسلامي.

3 - توجد علاقة عكسية بين الديون المتعثرة و معدل كفاءة الاصوال في بنك الشمال الاسلامي حيث نجد أن التعثر في سداد التمويل قد أضعف كفاءة الاصول بالبنك.

4 - توجد علاقة عكسية بين الديون المتعثرة و الايردات في بنك الشمال الاسلامي حيث أن التعثر في سداد التمويل قد أضعف الايرادات و بالتالي أثر سلباً على الارباحبالبنك.

5 - توجد علاقة عكسية بين الديون المتعثرة و موقف سيوله بنك الشمال الاسلامي حيث أن التعثر في سداد التمويل قد أضعف موقف السيوله بالبنك.

أوصت الدراسة بضرورة الاتي:-

1 – حث المصارف على منح التمويل لجدواه الاقتصادية وليس نظير قوة الضمانات و كفايتها فقط .

2 – تفعيل دور إدارات المخاطر بالمصارف و تقيم كفاءتها و فاعليتها باستمرار.

3 – تطبيق القوانين الصارمة بحق العميل المتعثر في سداد التمويل المصرفي ، و كذلك بحق كل موظف يثبت تقصيره أو تواطؤه مع عميل متعثر مصرفياّ.

4– على المصارف متابعة العملاء متابعة لصيقة أثناء فترة التمويل بغرض التاكد من نجاح المشروع و بالتالي القدرة على إسترداد التمويل.

5 – على موظفى المكتب التجاري في البنوك الحرص على إستقاء المعلومات و البيانات الصحيحة الخاصة بالعملاء.

6– العمل على تدريب و تأهيل موظفى المكتب التجاري باستمرار لكي يصبحوا مواكبين لكل ماهو جديد في السوق المصرفي.

7 – الحرص من قبل الادارة العليا على إختيار أفضل الموظفين و أكثرهم خبرة ومقدرة على العمل للعمل في المكتب التجاري بالمصرف.

8 – محاولة حث العملاء على تكوين مايشبه مخصص الديون المتعثرة في المصرف لمواجهة الخسائر المحتملة لاي من مشروعات الممولة من قبل المصرف.

9 – وضع برامج فاعله من الادارة العليا لمتابعة الديون المتعثرة لاستعادة أكبر قدر منها.

10 – العمل على تحفيز الفروع التى تخفض من مديونيتها ، و معاقبة الفروع التى تزيد الديون المتعثره فيها.

11 – منح التمويل بكل شفافية دون أي محاباة أو محسوبيه لآي جهة أو فرد.

بحوث إضافية مقترحة :-

1 – دور التحليل المالي في الحد من التعثر المصرفي.

2 –الطرق المالية العلمية للتعامل مع الديون المتعثرة.

3 – أثر التعثر المصرفى على الثقه بين المصرف و عملائه.

المراجع و المصادر :-

1. القرآن الكريم .
2. أحمد طلفاح – مؤشرات الحيطة الجزئية – مجلة المعهد العربى للتخطيط – أفريل 2005م .
3. ابو الفتوح على فضالة : التحليل المالى وادارة الأموال - دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع 1999م .
4. ابن تيمية - نظرية العقد ،دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت لبنان –بدون تاريخ .
5. حمزه الشفى ود . ابراهيم الجزولى "الادارة المالية الحديثة " دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان ، الاردن .
6. د . خليل محمد حسن الشماع ، ادارة المصارف ، الطبعة الثانية ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، 1995م .
7. أ/د . رضا صاحب ابوحمد ، ادارة المصارف ، مدخل تحليلى كمى معاصر ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الاردن ، 2002 م .
8. د . زياد رمضان ، محفوظ جودة ، الاتجاهات المعاصرة فى ادارة البنوك ، دار وائل للنشر ، عمان 2000م .

9. د . سيد الهوارى ، ادارة البنوك مع التركيز على البنوك التجارية والبنوك الاسلامية ، دار الجيل ، القاهرة 1987م .

10. د . طارق طه ، ادارة البنوك المصارف ، المعهد العالمى للادارة والحاسب الآلى ، كنج مربوط ، الاسكندرية ،1999م .

11. طارق عبدالعال حماد : تقيم أداء البنوك التجارية " تحليل العائد والمخاطرة " الدار الجامعية الاسكندرية مصر 1999م .

12. د . على العوض " الديون المتعثر واسلوب التعامل معها " البنك المركزى المصرى ، معهد الدراسات المصرفية 1990م .

13. عمر الشناوى ، معالجة القروض المتعثرة ، البنك المركزى المصرى المعهد المصرى 2001م .

14. د .فلاح حسن الحسينى ، د . مؤيد عبدالرحمن الدورى ، ادارة البنوك مدخل كمى واستراتيجى معاصر ، دار وائل للنشر ، الاردن ، 2000م .

15. د .فلاح حسن الحسينى ، د . مؤيد عبدالرحمن الدورى ، ادارة البنوك مدخل كمى واستراتيجى معاصر ، دار وائل للنشر ، الاردن ، 2000م .

16. مالك الرشيد أحمد – مقارنة بين معيارى CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية – مجلة المصرفى – العدد 35 . 2005 م .

17. د . محسن أحمدالخضيرى " الديون المتعثرة الظاهره ... الاسباب ... العلاج " ايترك للنشر والتوزيع – القاهرة مصر 1996م .

18. محمد الخطيب الشربنى ، المكتبة التجارية الكبرى 1375هـ/1995م مصر.

19. محمد جموعى قريشى : تقيم أداء المؤسسات المصرفية ،جامعة ورقلة ، 2000م.

20. محمد جموعى قريشى : تقيم أداء المؤسسات المصرفية ، جامعة ورقلة ، 2000م.

21. د . محمد محمود المكاوى " التعثر المصرفى الاسلامى " المكتبة العصرية – المنصورة مصر 2009م .

22. د . محمد محمود المكاوى التمويل المصرفى الاسلامى (المبادئ – الاساليب – الضوابط التطوير)2004م ، بدونشر.

23. أ/د .محمود يونس ، وآخرون ،اقتصاديات النقود والمصارف والتجارة الدولية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، مطابع الاوفسيت ، بيروت ،1995م .

24. محمد يحى النادى ، معالجة الديون المتعثرة البنك المصرى ، المعهد المصرفى – برنامج المستويات الادارية يوليو 1993م.

25. منير ابراهيم الهندى أدواتالاستثمار فى اسواق رأس المال : الاوراق المالية وصناديق الاستثمار الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية1993م .

26. د .هيل عجمى جميل ، أثر الاحتياطى النقدى الالزامى على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الاردنية للفترة 1980م – 2000م ، مركز الاردن للدراسات ، عمان 2003 م .

27. الضوابط ، والتوجيهات الصادرة من بنك السودان المركزى حتى يناير 2013م .

28. منشوارت الادارة العامة لتنمية الجهاز المصرفى ،والمؤسسات المالية (بنك السودان المركزى) التمويل النتعثر منشور 2001/4م بتاريخ 2001/4/15م .

29. منشور بنك السودان رقم 2001/4م الادارة العامة لتنمية الجهاز المصرفى والمؤسسات المالية ، بتاريخ 20/محرم 1422هـ الموافق 15/ابريل 2001م بعنوان التمويل المتعثر .